صَهْرُ الوَعي

أو في إعادة تعريف التعذيب...

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 15

صَهْرُ الوَعي

أو في إعادة تعريف التعذيب...

وليد نمر دقة

تقديم:

عزمي بشارة







الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-9953-87-936-9



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net




عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة

السجن كصورة مصغرة عن الوطن

د. عزمي بشارة

التقـيت الأسير المناضل وليد دقة قبل أربعة عشر عاما. عرفته في غـرف الـزيارة في العديد من السجون. ومنذ أن التقينا في العام 1996 صار اسمه ثابتا على قائمة زياراتي للسجناء، ما أثار عتب بعض المناضلين الأسـرى. فالعدد كبير والوقت محدود وكلٌ يريد دوره، ليس فقط للقاء والـشرح وللـبحث عن حل لقضية فردية أو عامة، وإنما أيضا للتحاور ولـسماع تقديـر للوضـع السياسي ولأخبار الحركة الوطنية. لم أنس للحظـة أن الزيارة، زيارة الأهل وزيارة المحامي، تشكل تغييرا في روتين حياة الأسرى، وهو تغيير يجب أن يوزع بعدالة.

أصـبح وليد، الذي واظبت على زيارته كلما سنحت لي فرصة طيلة اثني عشر عاما، صديقا وأخا عزيزا. وهكذا صار عدد كبير من الـسجناء وعائلاتهم بالنسبة إلي، ولا مجال لذكرهم بالاسم هنا. ربما يخرج ذكر هذه التفاصيل عما يجوز في مقدمة لدراسة. وهي دراسة، لا شك في ذلك. ولكن ظروف هذه الدراسة التي كتبها مناضل وهو في الأسـر، وعلاقتي الخاصة به هي جزء من موضوع البحث. وكم مـرة في العمر يتاح للسجين وللزائر أن يجريا حوارا فكريا في غرفة الـزيارة في السجن بوجود سجان يراقبهما، معتقدا أنهما يتفلسفان لأنه لا يفهم ما يقال؟!

استند الباحث في تعليله لأدوات الرقابة والتحكم على نظريات فوكـــو حول السجون والمصحات العقلية، كما استند إلى نموذج في إســـتراتيجية الـــصدمة الذي اقترضته ناعومي كلاين من إستراتيجية علنـــية في تجارب الطب النفسي في مرحلة معينة من تطوره لفهم نمط امـــبريالي في معالجـــة المجـــتمع كلل. ولم يكن الكاتب برأيي بحاجة لنظـــريات فوكو، ولا لكتاب ناعومي كلاين الأقل أهمية بكثير عن إستراتيجية الصدمة.

فـــشخص متوقد الذهن مثله قادر على وضع هذا التحليل دون هذه النماذج. فهو بذكائه وعقله السليم يراقب ويقرأ ويلاحظ طيلة ربـــع قـــرن قضاها حتى الآن في السجن، وهو ويناضل ويبحث عن الطرق للتمسك بالقيم التي من أجلها سُجِن. وهو قادر على استنتاج مغزى هذا التغيير في حياة الأسرى والسجن في العقد الأخير. ولكنه أصرَّ، كما يبدو من النص، ليس فقط على مضمون الدراسة بل أيضا على بنية وشكل الدراسة الجامعية. وهو الذي كلَّفته الدراسة الجامعية داخـــل السجن ما كلفته من دأب وإصرار. لقد نصَّ الرجلُ طلبات معللـــة قانونـــيا حتى للمحكمة العليا من أجل الحصول على كتب ومـــنهاج وغـــيره. لقـــد صاغ وليد دقة كأنه محام بارع التماسات للمحكمـــة العلـــيا لنفـــسه ولغيره من السجناء. ولا شك لدي أنه بالإضافة إلى العداء السياسي انقسم السجانون بخصوصه بين المعجبين بقدراتـــه ومـــن زادت هذه القدرات من كرههم له حسدًا وشعورا بالنقص.

لم يكـــن ممكـــنا أن تقـــال الحقيقة، ولا أن تفند الكليشيهات والـــشعارات حول ما يجري داخل السجون الإسرائيلية، إلا من قبل أســـير مناضل وباحث في الوقت ذاته. فلديه الثقة بالنفس والحرص

الوطني والثقافة اللازمة في الوقت ذاته لكي يواجه ذاته وغيره بالحقيقة دون أن يزاود عليه أحد. وهي نفس الحقيقة التي لا تحدد تغير طبيعة العلاقـــة بـــين المحتل والواقع تحت الاحتلال منذ أوسلو فحسب، بل تحدد المهمة النضالية المقبلة أمام الحركة الوطنية في السجون أيضا.

وللكـــتابة عـــن السجون حساسية لا يدركها إلا من عاشها. فالأســـرى منشغلون بأدق التفاصيل، تستحوذ عليهم أمور تبدو من خارج السجن قليلة الأهمية، ولكنها تبدو مصيرية للأسير، تماما كما يُـــأَوّل التأخرُ في الرد على رسالة ينتظر عليها جوابا ولو من سطرين تقـــول فـــيهما إن الرسالة وصلت والقضية قيد المعالجة. كل تفصيل صغير يهم. وكل لفظ يُفَسّرُ ويأَوّلُ. وإذا صح ذلك بالنسبة للتفاصيل الـــصغيرة مـــن حجـــم قطعة الخبز وحتى قطعة الصابون، فما بالك بتشخيص جريء وشامل لحال السجون السياسي.

لا يجوز أن يتم التوصل إلى حلول سياسية والأسرى في السجون، ولا يجـــوز انتظار الحلول لإجراء عمليات تبادل لتحرير الأسرى كجزء من النضال الجاري، وكإنجاز في الطريق. وليد دقة الذي أعرف، لم يعتبر قـــضية الأسرى قضية الفلسطينيين الأولى، بل اعتبر قضيتهم الأولى قضية فلسطين، وهي أيضا قضية الأسرى الأولى. من أجلها أسروا أصلا. ولم يفهـــم إطـــلاق سراح الأسرى بديلا عن حل القضية الفلسطينية حلا عـــادلا، أو للتغطية على تنازلات سياسية، بل فهم أنه يجب أن يجري في خـــضم النـــضال. ولم يمانـــع طبعا في إطلاق السراح الذي تم في إطار اتفاقـــيات أوســـلو، إلا أنه رفض استخدامها لتبرير الاتفاقيات. فهو مع تحرير الأسرى لأنه عانى بما فيه الكفاية كي يعرف أن السجن الإسرائيلي لـــيس رومانـــسيا، ولا موضوعا للشعر والأدب، حتى حين كان طيعا للشعر والأدب. وهو لم يعد طيِّعا لهما أصلا.

لقد وجد وليد الطريقة لإرسال هذه الدراسة الهامة لي طالبا مني التصرف بها. ووجدت بعد تفكير أن تُعَّد للنشر في مركز الجزيرة للدراسات. فهو يجمع بين مركز الدراسات والقدرة على التعميم الواسع. فقد أردت لها أوسع انتشار دون أن تُعامل كأنها مقالة صحفية، كما لم أرد لها أن تنزوي في دورية كمرجع لبضع عشرات من الدارسين.

وقد تعاون المركز فورا مع هذا الجهد، واستحق على ذلك جزيل الشكر والامتنان. لقد طلبت مني إدارة المركز أن أكمل ما بدأت حين قدمت لها الدراسة، وأن أكتب تقديما للقارئ. هذه المقدمة هي مساهمة كاتبها ورأيه وإضافاته التي لا تُلْزِم كاتب الدراسة.

* * *

يبتسم من يعرف السجون الإسرائيلية منذ نهاية التسعينات لسماع الخطاب الإعلامي العربي، بما فيه الفلسطيني، عن غياهب السجون والزنازين، أو يحزن من الإصرار على نوع معين من المعاناة التي تستحق في عرفه التضامن. فمثل كل شيء لم تبق السجون على حالها. ويعرف المواطن العربي من المطالبة بالسماح للسجناء بمشاهدة قناة الجزيرة أن أوضاع السجون بلغت مبلغا يشاهد فيه السجناء التلفاز في غرفهم، وذلك بعد أن تسمح سلطة السجون باستقبال محطات البث العربية الفضائية التي تشاء، وتحجب تلك التي لا تريد... وينطبق ذلك على الصحف.

صحيح أن "غياهب السجون" و"ظلام الزنازين" ما زال يخيم في فترة التحقيق مع الأسير في مرحلة الاعتقال، وكذلك "الضغط الجسدي"، أي التعذيب، هذا إذا لم يعترف المعتقَل ويجره الكلام أمام

ســـجين مـــتعاون مـــع الاحـــتلال دُسّ في زنـــزانته (عصفور بلغة الأســـرى)، وإذا لم ينهـــر قبل بدء التحقيق. وقد أثبتت التجربة أن الكـــثير من المناضلين الصلبين ينهارون أمام تهمة بالعمالة يوجهها لهم عميل دس أو مجموعة من العملاء (في "زنـــزانة العصافير") فيعترف بمـــا فعل درء للشبهة، وهو لا يدري أنه يعترف أمام عملاء دستهم المخابـــرات في الـــسجن. كم يشبه هذا الواقع العلاقة بين الوطنيين والمزاودين خارج السجون، وكم يدفع الوطنيون لقول ما لا يجوز أن يقال لدرء شبهة يثيرها مشبوهون!!

ولكن السجن بعد نهاية التحقيق والمحكمة أمر آخر تماما. فعندما يـــبدأ الأسير بقضاء محكوميته يتغير كل شيء. لا تعود المشكلة تلبد الظلمة، بل التحكم بالإضاءة. ولا يعود الحرمان من الطعام والنوم هو المـــشكلة. فالمخصصات المالية تُحوَّل للسجناء، وذلك لتلبية حاجات لم تكـــن قائمـــة في الـــسابق، ولشراء حاجيات من دكان السجن، "الكانتيـــنا". وينـــسحب الـــضغط الجـــسدي لصالح أنظمة الرقابة والـــسيطرة ومتابعة السجين، وتقييد الحركة، وضرب البنية التنظيمية للـــسجناء بواســـطة التحكم بعملية نقل قيادتهم من سجن إلى آخر، وبواسطة نشر الشعور بالتعاون مع الخارج أن زمن النضال قد ولى.

كـــان الـــسجن دائما مدرسة في الصمود، في تعلم الانضباط، وتجذيـــر أصـــول التنظـــيم، وصقل القيم وفولذة الإرادة من خلال الـــتحكم بالغرائز. كان مؤسسة تعلَّم فيها الكثير من السجناء اللغة الإنجليـــزية، وحـــتى العبرية، من زملائهم، كما درسوا تاريخ القضية الفلسطينية والإيديولوجيات الحزبية و"النظريات" الثورية. وكاستثناء طـــبعا، كان السجن أيضا أحد مصادر تجنيد العملاء (كما في العديد مـــن الـــدول) بالـــضغط على النفوس الضعيفة، أو على ذويهم في

الخـــارج، أو عـــن طـــريق استغلال نقاط الضعف حتى عند خيرة المناضلين.

وفي ظل المفاوضات من جهة والحصار من جهة أخرى، أصبح الـــسجن حالـــيا مؤسسة داخلية للاستفراد بجيل كامل من الشباب الفلـــسطيني لغرض إعادة تشكيل وعيه. وبعد أن شكل في الماضي، دونما قصد، حجرا صحيا عن حالة المجتمع تستغله الحركة الوطنية في تـــسييس وتنظـــيم السجناء، صارت سلطة السجن تسمح بمد كافة الجسور الممكنة لكي تنتقل أمراض المجتمع المأزوم، وإحباطات الحركة الوطنـــية الفلـــسطينية المأزومة إلى السجن. وما زال في السجن طبعا وعـــي يدافع عن سلامة الحركة الوطنية الأسيرة، ويدعو لوحدتها في الأسر.

هنا تبدأ الدراسة التي نقدم لها. فهي لم تتعرض لمرحلة الاعتقال الـــتي تسبق السجن. ولو تعرضت لها لمرت حتى في مرحلة التحقيق ببوادر التغيير القيمي الذي يبحث الكاتب عن جذوره في إستراتيجية الـــسجان واســـتغلاله الـــتقدم التكنولوجـــي والوضع الاجتماعي والـــسياسي. فحـــتى في مـــرحلة التحقيق لا بد أن يلفت نظرنا أن الصمود وعدم الاعتراف لم يعد مسؤولية عامة، أو قيما وأعرافا عامة ضاغطة على الفرد، بل أصبحت مسؤوليته الخاصة فقط، وقراره الحر كمناضـــل. فلم يعد المجتمع يتعامل بإيجابية مع من لا يعترف بالتهم المنسوبة إليه، ولا بسلبية مساوية في المقدار مضادة بالاتجاه مع ظاهرة الاعتـــراف حتى دون تعذيب. فمع قلة المكتسبات وكثرة التضحيات دفعـــت الحركة الوطنية مجتمعها إلى تقديس فترات السجن الطويلة. تقـــاس نضالية السجين ليس بصموده في التحقيق، ولا في تكتمه أو عـــدم اعترافه عن رفاقه، بل بطول فترة السجن حتى لو جاءت بعد

اعتـــرافات لا مـــبرر لها. وفي كل ما يتعلق بمصادرة الأرض وسلب حـــرية الإنسان ليست المحكمة الإسرائيلية سوى أداة بيد الاحتلال. وقـــد تبرع المجتمع من خارج السجن بألقاب وتراتبية تقسِّم السجناء بمـــوجب طـــول الفترة. أليس هذا انعكاسا لعادة انتشرت في مرحلة أزمـــة حـــركة التحـــرر تقاس فيها إنجازات الفصيل بعدد شهدائه وضحاياه، وليس بحجم الخسائر التي كبّدها للخصم؟

في مرحلة حركة التحرر المنظمة والنخبة السياسية المنظمة كان تجـــنّب الـــسجن الذي قد يتطلب أن يكون المرء مطلوبا مختفيا عن الأنظار لسنوات هو التكنيك النضالي. وما كان المناضل يسلم نفسه ليـــسهِّل المهمـــة على عدوه لقتله أو لشله بسجنه. وإذا اعتقل فقد كانت المهمة تكمن في عدم الاعتراف عن نفسه، ناهيك بالاعتراف عـــن غـــيره، وعدم التبرع بمعلومات لا حاجة أن يعرفها المحقق، ولا ضـــرورة أن تـــدخل في بـــنك معلـــومات دولة الاحتلال للأرشفة والتصنيف والمقارنة. ومن هنا درَّب المناضلون المناضلين على أساليب التهـــرب من الاعتقال، وعلى أساليب التحقيق، وأساليب الصمود، وفـــن الـــصمت والإقلال من الكلام، وحتى أساليب تضليل المحقق. وكتبت بهذا الشأن كتب ووزعت كراريس داخل الفصائل.

لا يعالج الكاتب هذه المرحلة في حياة المعتقل فقد خلَّفها وراءه قـــبل ما يقارب الخمسة والعشرين عاما قضاها في الأسر. وأنا أكتب هـــذه المقدمة آملا أن يكون وغيره من المناضلين الأشداء قد تحرر من الأســـر مع صدور هذه الدراسة. وجميع الأسرى مناضلون يستحقون الحرية.

يجـــنِّدُ الكاتـــب عدته المعرفية وتجربته النضالية التي طورت دقة ملاحظـــة لا تخفى عنها حتى إيماءات السجانين، ناهيك بإجراءاتهم،

يجـــندها لفضح استراتيجيات السجان. وهذه مهمة الدراسة الأولى. فلا غرابة أن يغفل التغيّر في نوع المناضلين الذين تدفقوا إلى السجون مـــنذ نهايـــة الانتفاضـــة الأولى والثانية. والمسألة هنا لا تتعلق فقط باســـتراتيجيات الـــسجان، بل أيضا بتغير طبيعة النضال من كفاح مـــسلح مـــنظم ونخبوي إلى الانتفاضة التي زجت بجمهور كامل في النـــضال، بمـــا فيه من شباب مؤلف غالبا من عناصر اجتماعية غير مـــنظمة ولا مدرّبـــة حزبيا وفصائليا. وقد حل هؤلاء على السجون ومعهـــم كافـــة إيجابـــيات وآفات المجتمع، دون تقاليد التنظيم وقيم السجناء السياسيين، أسرى النخبة النضالية من أمثال الكاتب.

وبمـــوجب تـــشخيص كاتب هذه المقدمة بدأ فور وصول هذا الجمهور صراع واع، وغير واع في بعض جوانبه، بين تنظيم السجناء الـــذي سمـــي حتى ذلك الحين بـــ "الحركة الأسيرة" من جهة، وبين إدارة "ســـلطة السجون" من جهة أخرى، على عملية صهر وإعادة تـــشكيل وعـــي هؤلاء. وقد نجحت الحركة الأسيرة في هذا الصراع بدايـــة. ولكـــن الأمر اختلف تماما حين بدأت الحركة تستدخل أو تـــتذَوَّت أزمة الحركة الوطنية ما بعد أوسلو. فقد أصبح هنالك وزير للأســـرى، ومخصصات مالية شهرية، وحالة أو "عملية سلام" تمكن ممثلـــي السلطة الفلسطينية من زيارة السجن... والأمر الأهم، دخل الـــسجناء حالة انتظار الإفراج والفرج. وهي حالة مركبة وحساسة تؤثـــر بشكل شديد على المعنويات والقيم. فمن أفدح أوهام أوسلو تـــأثيرا، كان الاعتقاد أن قضية فلسطين قد حلت أو هي في طريقها للحـــل، وأن أهم ما بقي منها دون حل هو قضية الأسرى. وما زاد الطـــين بلة هو أنه تم إطلاق سراح البعض فعلا... وأن القضية باتت تنـــصب علـــى اهتمام السلطة بالأسرى، وعلى وصول الدعم المالي

للأسرى، وعلى الجهد المبذول لإطلاق السراح. لم يعد الجهد منصبا على النضال داخل السجن، ولا على الوجود في السجن كمرحلة من النـــضال مـــن أجـــل التحرير. لا شك أن لذلك تبعات هائلة على معـــنويات الأسرى والقيم السائدة بينهم. ولكن علينا أن نفكر بأمر آخر ألا وهو الإسقاطات الأخلاقية لحالة تلتقي فيها زعامات سياسية للتفاوض مع "العدو التاريخي"، بل تصل حد التنسيق الأمني دون حل القـــضية. وكل ذلك في مرحلة ما زال يقبع في السجن خلالها بعض مـــن أرســـلتهم القـــيادات لتنفيذ عمليات سُجنوا بعدها، أو لتنظيم مظاهـــرات سجنوا خلالها. وما يتوقف عنده الكَاتب طويلا، ويدفعه إلى هـــذا الـــبحث هو الإضراب عن الطعام في العام 2004، وهو ما اعتَبِـــرُه مؤقـــتا معركة فاصلة بين معسكري النواة الصلبة للأسرى وإدارة السجون والتي انتهت لصالح إدارة السجون[1].

لا شـــك أن الـــسجن قد تغير بعد أوسلو. وكانت ربما مسألة وقت أن تدخل حركة التحرر الفلسطينية طور الأزمة داخل السجن، بمـــا في ذلـــك إضعاف البنية الفصائلية، كما تأزمت خارج السجن. ويشبِّه الكاتب المندوب الحالي عن السجناء الذي تعينه إدارة السجن ممـــثلا أو ناطقـــا عـــن قـــسمه أو "قاووشـــه" في حالات متطرفة بالـــ "كابو" (أي المعتقلين اليهود الذين كانوا يكلفون بمهام من قبل الـــنازيين في إدارة معـــسكرات الاعتقال وحتى بالقمع والحفاظ على النظام عند الضرورة). لقد تم تعيينه بدل اللجان القيادية السياسية التي

---

(1) لقـــد مُنِعتُ من زيارة الكاتب في تلك الفترة لأنه اعتبر من المحرضين على الإضراب، وقد جرى نقله أسبوعيا من سجن لآخر. وعندما سمح لي أخيرا بالـــزيارة وجدتـــه متأثـــرا في أعماقه من تأثير التغير الهائل في معنويات السجناء أثناء الإضراب وبعده.

جرى حلها والمؤلفة من المنتخبين من لجان الفصائل في إدارة السجن. ولا بـــد هنا من رؤية هذه الصورة في سياق وضع توجد فيه سلطة فلـــسطينية تدير المناطق المحتلة بدل الاحتلال، مع بقاء السيادة لدولة الاحـــتلال، ودون أن تتحـــرر من حكمها وتحكّمها، ومع استمرار النـــشاط الاستيطاني. وحين يُفصِّل الكاتب تقسيم السجون بموجب مـــناطق الـــسكن وتقسيم كل سجن بموجب المدن والمحافظات التي يـــتحدر مـــنها الأسرى، وتشجيع العصبيات الجهوية والإقليمية ضد الانـــتماء الحزبـــي، فلا بد أن نرى ذلك كـــ "مايكرو-كوزموس" عـــن عالم الحواجز، وتقسيم المناطق المحتلة عام 1967 إلى شمال الضفة وجـــنوب الضفة والقدس وغزة، وقبل ذلك إلى ضفة وقدس و"عرب 48" وشـــتات. ولا يـــتوقع من أي منهم إلا أن يتحدث عن ذاته. والقـــيادة مـــسؤولة، ومُطالَبة بتمثيل طلبات وحاجات قطاعها أمام إدارة الـــسجن، أو، في الحالة الأوسع، أمام دولة الاحتلال. ويرسخ الأمـــر إلى درجـــة أن "يُرَبّى" الجمهور على هذا، فيطالب قيادته أن تتخلـــى عن القضية العامة، وأن تهتم بشؤونه ومطالبه، وأن تُحَاسب على هذا الأساس مديحا وذما. وهنالك حاليا رئيس حكومة فلسطيني يمـــتدح في الصحافة العالمية والمحلية على اهتمامه فقط بحالة السكان ومـــستوى معيـــشتهم في الضفة، وكأنه "يترك السياسة لأصحابها". وهي مهمة ونمط تفكير وخطاب سياسي/لا سياسي غالبا ما وجِّهَت تهمةُ الخيانة لحَمَلَتِها ومروجيها في الماضي من روابط قرى وغيرها من الوســطاء مـــع الاحتلال لحل المشاكل والقضايا بدلا من التحرر من الاحتلال.

يذكّـــرنا الـــبحث بهذا كله دون أن يذكره أو يعيشه مباشرة بالـــضرورة. وهو يتطرق إلى استغلال إدارة السجن خطاب حقوق

الإنـــسان خـــارج سياقه السياسي لكي يروّضَه ويدجنه في صالحه. فيستغل مطالب مثل وضع السجين في موقع قريب من مكان سكناه مثلا وإدخال المخصصات للسجين، ووسائل الإعلام. فهو يستجيب لهـــا في ســـياق سياسته، وفي سياق سيطرته، أي يحولها إلى أدوات للاحتواء ولإعادة تشكيل الوعي. كم يصلح هذا صورة مصغرة عن خطـــاب شرعة حقوق الإنسان (ومؤخرا الخطاب القضائي الجنائي) علـــى مـــستوى قـــضية فلسطين بعامة. فهذا الخطاب ينقل خطاب النـــضال التحرري الذي يخوضه الواقع تحت الاحتلال بالأدوات التي لديه وأهمها الوحدة والوعي الجماعي وتكبيد العدو خسائر بالأدوات الـــتي يملـــك، إلى المـــساواة بين المحتل والواقع تحت الاحتلال لناحية حقـــوق الأفراد واستغلال العنف. مع الفرق أنه بذلك يضع الواقعين تحت الاحتلال كأفراد عزّل دون دولة ودون حركة تحرر في مواجهة دولة منظمة تمارس فردية أبنائها كمواطنين داخل الدولة المنظمة ذات الـــسيادة، وفي إطار المجتمع القوي والمنظم الذي يمارس العنف المنظم والمقـــونن. ويقمع الاحتلال المقاومة بالحرب وبجرائم الحرب في حين يدفع الخطاب الحقوقي والقضائي المجتمع المعرض لها أن ينتظر محاكم جنائية دولية لمجرمي الحرب الإسرائيليين، وهي محاكم لن تعقد إلا في الخـــيال. ويـنـــــزلق المجتمع إلى حالة انتظار أن يوقع المجتمع الدولي بالمجـــرمين أشـــد العقاب، كما ينـــزلق إلى المبالغة في وصف المجزرة والجـــرائم، وهي موجودة لا تحتاج إلى مبالغة، فيخيف نفسه بحجم الجرائم ويثبط عزيمة أوساط منه عن الاستمرار في النضال.

وربمـــا تعكس بعض قيم القانون الدولي محاولة كونية في بلورة حقوق للإنسان بما هو إنسان، ولكن أساس هذه القوانين التاريخي هو مـــوازين القـــوى بين الدول الكولونيالية الغربية. أما تنفيذ القانون

الـــدولي في عـــصرنا فيرتبط بالكامل بموازين القوى لصالح الولايات المـــتحدة وحلفائها. ولم يسبق أن حوكم منتصر. من يحاكَم عادة هو المهـــزوم، وربما كان فعلا مجرم حرب، ومن يحاكِم عادة هو المنتصر ســـواء مجـــرم حـــرب أم لم يكـــن. ولا تكمن قوة حركة التحرر بالانصياع لهذه القوانين، فالانصياع للقانون الدولي من قبل من ليس دولـــة، هـــو كاحـــتكام الواقع تحت الاحتلال لقوانين الاحتلال في الـــصراع مـــع الاحتلال ذاته.. هي ملاحظات دفعتنا هذه الدراسة لإثارتها.

حيـــنما يُحاصَـــر الوطن وتُقَطَّع أوصاله جغرافيةً وهويةً، وتجزّأ قـــضيته الوطنية إلى قضايا متنافسة فيما بينها، ويتحوَّل النضال يوميا ومطلبيا متعلقا بظروف العيش في ظل الاحتلال؛ وحين يقسم السجن إلى دوائـــر وينـــسحب العنف الجسدي إلى أنظمة الرقابة والتحكم، ويـــنقلب نضال السجناء إلى مطالب فردية وقطاعية، ويصبح السجن صـــورة مصغرة للوطن المحاصر والمقطع... يصبح الأسير الباحث في شؤون السجن باحثا في شؤون الوطن.

عزمي بشارة

الدوحة ديسمبر/كانون الأول 2009

تمهيد

ليس هناك أشدّ وأقسى من أن يعيش الإنسان الإحساسً بالقهر والعذاب دون أن يكون قادرًا على وصفه وتحديد سببه ومصدره. إنه الشعور بالعجز وفقدان الكرامة الإنسانية عندما يجتمع اللايقين بالقهر، فيبدو لك أنْ ليس العالم وحده قد تخلى عنك، وإنما لغتك قد خذلتك في وصف عذابك وتعريفه، وخذلتك حتى أن تقول آخ.. آخ مفهومة ومدركة من قبل الآخر الحرّ. أو أن تكون قادرة على اختراق الضباب الإعلامي والسياسي لتحتل قضيتك كأسير مكانة معقولة على أجندات السياسيين والإعلاميين، وتحظى باهتمام لجان حقوق الإنسان. ومن أجل ذلك، وللضرورات الإعلامية تلجأ إلى تبسيط المركب في عذابك، فيبدو عذابًا بسيطًا لا يستحق الاهتمام. أو تضطر حينًا آخر للتهويل والتضخيم، فيكون من السّهل على سجانك أن يفند ادعاءاتك الكاذبة. ليكرس عزلك عن العالم مجددًا فتواصل عذابك وحيدًا ثم تقف أمام خيارين؛ إما أن تكف عن كونك ذاتا وتتحول كليًا إلى موضوع لسجانك، وإما أن تحوّل ذاتك لموضوع بحث لإعادة تعريف التعذيب وأسبابه. الأمر الذي لن يكون بالمهمة السهلة على الإطلاق. فأن تكون الذات الباحثة وموضوع البحث في نفس الآن يعني أن تكون الذي يُعذَّب والذي يُبلغ عن التعذيب.. أن تكون المشهد والمشاهد، أن تكون التفاصيل والتجريد معًا.

يشعر الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي بحالة من العجز النابعة من صعوبة توصيف حالة القمع التي يعيشها منذ

بداية الانتفاضة الحالية. فقد أصبح القمع والتعذيب مركبًا وحداثويًا يتماشى مع خطاب حقوق الإنسان،إذ يحتاج هذا الأخير ومؤسساته لجهـــد خاص لإثبات بعض الخروقات التي غالبًا ما تقدم من جانب القــضاء والإعـــلام الإسرائيلي على أنها الاستثناء في قاعدة الالتزام بحقــوق الإنسان والأسرى. فيصير الكشف تغطية، والشفافية تعتيما والحقائق إخفاءً للحقيقة.

إن القمع الحداثوي مُقنع مخفي ويقدم على أنه استجابة لحقوق الإنسان، إنه قمع لا صورة له، ولا يمكن تحديده بمشهد. إنه مجموعة مـــن مـــئات الإجراءات الصغيرة والمنفردة، وآلاف التفاصيل التي لا يمكن أن تدلّ مفردة على أنها أدوات للتعذيب، إلا إذا أدركنا الإطار الكلـــي والمـــنطق الـــذي يقـــف من وراء هذه المنظومة. إنه تمامًا كالاســـتغلال في اقتصاديات السوق الحرّ في ظلّ العولمة، الذي يقدم دومًـــا علـــى أنـــه ضـــرورة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، إنه كالاســـتغلال حيث مستغلك لا وجه له ولا وطن ولا عنوان محدّدا. حيث تمتد أذرع احتكاره كالأخطبوط إلى كل زاوية من زوايا العالم، وإلى كـــل تفـــصيل مـــن تفاصيل حياتك. فأنت المُستغل عاملاً أو مـــستهلكًا بل قد تصبح في نفس الآن مالكًا لأسهم الاحتكار الذي يـــستغلك.. هكـــذا بحـــيث تـــضيع الفواصل والحدود بين المستغِل والمـــستَغَل. فيغدو فهم الاستغلال أو تعريفه مهمة صعبة تكاد تكون مستحيلة في نظم الإنتاج الحديثة وسوق العولمة الحرّ.

لا يشبه القمع والتعذيب في السجون الإسرائيلية حالات القمع والـــتعذيب التي تصفها أدبيات السجون في العالم. ليس هناك حرمان فعلـــي من الطعام أو الدواء، ولن تجدوا من هم محرومون من الشمس ومدفونون تحت الأرض. لا يكبل الأسرى كما في الروايات بسلاسل

مشدودة لكتل حديدية طوال النهار. فلم يعد الجسد الأسير في عصر مـــا بعـــد الحداثة هو المستهدف مباشرة، وإنما المستهدف هو الروح والعقل. لا نواجه هنا ما واجهه ووصفه فوتشيك في ظل الفاشية في كتابه "تحت أعواد المشانق"، وليس الحديث هنا عن شيء يشبه سجن "تازمامـــرت" في رواية "تلك القمة الباهرة" للطاهر بن جلون. ولن تجـــدوا وصفًا يشبه وصف مليكة أوفقير للسجون المغربية. نحن هنا لـــسنا في سجن "أبو زعبل" ولا حتى "أبو غريب" أو "غوانتنامو" من حـــيث شروط الحياة. ففي كل هذه السجون تعرف معذبك وشكل الـــتعذيب وأدواته المستخدمة. وأنت تملك يقينًا على شكل تعذيب حسّي مباشر. لكنك في السجون الإسرائيلية تواجه تعذيبًا أشد وطأة "بحـــضاريته" يحوّل حواسك وعقلك لأدوات تعذيب يومي. فيأتيك هادئًا متسللاً لا يستخدم في الغالب هراوة ولا يقيم ضجة. إنه يعيش معك رفيق الزنـــزانة والزمن والباحة الشمسية والوفرة المادية النسبية.

إن حالـــة فقدان القدرة على تفسير الواقع والإحساس بالعجز وفقدان الحيلة لا تقتصر على السجون فقط، وإن كانت هي موضوع هـــذه الدراسة، ولا هي من نصيب الأسرى وحدهم، وإنما هي حالة فلسطينية عامة؛ حيث تتطابق ظروف المواطن الفلسطيني مع ظروف الأســـرى، ليس في شكل القمع فحسب.. أو حيث يحتجز المواطنون في معـــازل جغرافية منفردة، كما هم الأسرى معزولون عن بعضهم الـــبعض في أقسام وعنابر لا صلة بينها إلا بإرادة السجّان، وإنما هناك تـــشابه جوهـــري يتصل بالهدف الذي يريد سجانهم تحقيقه في كلا الحالتين. والهدف الذي ندعي بأنه يريد تحقيقه هو إعادة صياغة البشر وفـــق رؤيـــة إسرائيلية عبر صهر وعيهم، لاسيما صهر وعي النخبة المقاومة في السجون. وبالتالي فإن دراسة حياة الأسرى كعينة مصغرة

عـــن حـــياة المواطـــنين في الأراضـــي المحتلة يمكنها تبسيط الصورة وإيضاحها لفهم المشهد الفلسطيني برمته.

لا ينتهـــي الشبه بين السجن الصغير والسجن الكبير فلسطينيًا عند هذا الحدّ. بل هناك تشابه في القراءة الخاطئة والمعالجات التقليدية العاجـــزة عـــن النهوض بالقضية الفلسطينية كما هو النهوض بقضية الأسرى. إن النماذج الحاضرة في أدبيات القوى السياسية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، أو قراءة سياساته، ما زالت نمطية تُستمد شكلاً ومـــضمونًا من أدبيات حركات التحرر وتجاربها التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتشكلت في ظل الحرب الباردة، وفي مرحلة حضارية مخـــتلفة عما نواجهه اليوم. فكما أن أدب السجون لا يعكس واقعها الـــيوم، فـــإن الأدبيات السياسية وفرضياتها عاجزة عن معالجة الواقع الـــسياسي. وبينما يواجه الفلسطيني منذ أكثر من خمسة عشر عامًا، واقعًـــا يـــستمد المُحـــتل أفكاره ونظرياته وأدواته القمعية من واقع حضاري ما بعد حداثوي، أو كما يسميه بويمن "الحداثة السائلة"[(1)]– فـــإن القوى السياسية الفلسطينية تبدو عاجزة عن تشخيص واقعها، وتقـــديم تفـــسيرات وحلول قادرة على استنهاض الجماهير، أو على الأقل منحها الإحساس باليقين، حتى وإن جاء هذا اليقين على شكل تفسير لكوارثها. إن الأدوات والمفاهيم الفلسطينية في التحرر تخلفت

(1) زيجمونت بويمن، الحداثة السائلة (القدس: الجامعة العبرية، 2007)، ص 2–7. يقـــسم بـــويمن الحداثة إلى مرحلتين/حداثة أو "حداثة صلبة" و"حداثة سائلة"، ويـــرفض التعريف الدارج "حداثة" و"ما بعد الحداثة" لكونهما يقدمان الحداثة وكأنهـــا مـــرت بمـــرحلتين مقطوعتين لا صلة بينهما. ويعتقد بويمن بأنهما متصلتان تجريان حوارا بينهما. هذا التعريف يمكننا من فهم أعمق للاحتلال ما بعد أوسلو. فالاحتلال المباشر يمثل مرحلة الحداثة الصلبة فيما الاحتلال اليوم يمثل المرحلة السائلة وهي برأينا احتلالٌ شموليٌّ.

عـــن الواقـــع فغدت بحدّ ذاتها أدوات للقمع والتعذيب. وهي تقودنا رغم التضحيات المتتالية إلى طريق مسدود. إننا أشبه بمن يواجه حربًا نـــووية بسيف، فما نراه في الواقع أو ما يبدو لنا أننا نراه جرّاء هذا العجـــز، هو أيضًا أشبه بحرب من كتب التاريخ كغزوة "الخندق" أو غـــزوة "أحد" فتصبح المسافة بين أدوات تغييرنا للواقع والواقع ذاته شاسعة، بحجم المسافة بين التاريخ والمستقبل.

هكـــذا هـــو حـــال الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية موضوع دراستنا. يَشتكون حالا غير قائم، ويعجزون عن وصف ما هو قائم. إنهم يواجهون تعذيبًا ليس بمقدورهم تحديد شكله ومصدره. ونحن لا ندعـــي بأنـــنا نقدم من خلال هذه الأوراق تفسيرًا شاملاً، أو تعريفًا وافـــيًا للـــتعذيب. بل هي فقط صرخة تحاول أن تقول: افعلوا شيئًا قبل فـــوات الأوان. إن مهمة كشف ما يجري في السجون وتوضيحه للرأي العـــام في إطار تعريف جديد للتعذيب، هي مهمة لجان حقوق الإنسان ولجـــان الأســـرى. لكنها قبل كل شيء مهمة الفصائل الوطنية والقوى السياسية الفلسطينية. فالقضية المطروحة ليست قضية حقوقية أو إنسانية وإنما هي سياسية بالدرجة الأولى.

إن هـــذه الأوراق لا تدعـــي بأنها بحث علمي، فقد كتبت في السجن حيث لا مصادر جدية يمكن الاعتماد عليها، واعتمادنا أكثر علـــى الذاكرة؛علـــى الأقل في تناولنا لما يجري في المعازل التي بنتها إســـرائيل، خصوصًا مع كوننا محتجزون ومعزولون عن العالم منذ ما يقـــارب ربـــع قرن. وذلك، وبشكل أساسي، لتبيان أن ما يجري في الـــسجون الصغيرة ليس مجرد احتجاز وعزل لأسرى يشكلون خطرًا أمنـــيًا على إسرائيل. وإنما هو جزء من برنامج شامل ومخطط علمي ومدروس يهدف إلى إعادة صهر الوعي الفلسطيني.

إن حالــة نجــاح أو فشل هذا المخطط مرهونة بالدرجة الأولى بقدرتــنا علــى كشفه والوقوف على تفاصيله المحرجة في كثير من الأحــيان، بعيدًا عن محاباة الذات والكذب عليها. فالمطلوب وضوح وصــراحة، وبحــث علمــي ولــيس خطابًا حماسيًا يشيد بالأسرى ونــضالاتهم وتضحياتهم، بحث يجيب على الأسئلة والتساؤلات التي نأمل أن نتمكن من إثارتها في هذه الأوراق.

وليد نمر دقة

سجن جلبوع

أواخر تموز 2009

إبادة سياسية..
أقل من شعب.. وفق الإبادة المادية

ذهـــل أعضاء الوفد الجنوب أفريقي الذي زار فلسطين[1]– من حجـــم وطبـــيعة الإجراءات الإسرائيلية ذات الطبيعة الشمولية التي فرضـــتها على الفلسطينيين، والتي وصفوها بأنها إجراءات فاقت إلى حدّ بعيد ما قامت به حكومات جنوب أفريقيا في مرحلة الأبرتهايد. فلـــم يكـــن هناك وفي أسوأ مراحل الفصل العنصري شوارع للسود وأخـــرى للبيض، كما هو حاصل في الأراضي المحتلة حيث شوارع للعرب وأخرى لليهود. و لم يكن الفصل فصلاً كاملاً ومطلبًا إلى هذا الحدّ الذي أقامه الاحتلال. فقد ظلت على الدوام مناطق معينة يلتقي فـــيها البـــيض والـــسود. وما زاد هذا الوفد الجنوب أفريقي ذهولاً وحـــيرة، وجعل مصطلح "الفصل العنصري" غير قادر على توصيف الحالـــة الفلسطينية تحت الاحتلال وتعريفها، هي الحواجز التي تفصل لـــيس بين الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، وإنما بين الفلسطينيين أنفسهم. فإسرائيل كما هو معروف قسمت الأراضي المحتلة وقطعتها إلى معازل صغيرة حوّلت حياة السكّان إلى جحيم.

إن هـــذه الدراســـة تدعـــي بـــأن الهدف النهائي الذي تسعى حكـــومات إسرائيل لتحقيقه منذ السنة الثانية للانتفاضة يختلف عما

---

(1) نشر الخبر+ مقال في هآرتس كتبته عميرة هس أو جدعون ليفي.

أرادت حكومات جنوب أفريقيا تحقيقه عبر سياسة الفصل العنصري. وهو ما يجعل الإجراءات الإسرائيلية بهذه الشمولية والعمق والسيطرة الكاملة على حياة المواطنين الفلسطينيين. فالهدف ليس الفصل العنصري بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما العنصرية هي أداة لتحقيق الهدف الأساسي الذي هو إعادة صهر الوعي الفلسطيني بما يتسق ومشروع الدولة العبرية. إن العنصرية في هذا السياق ليست عنصرية إسرائيلية شعبوية منفلتة وغير عاقلة كالعنصرية التي يمثلها المستوطنون، وإنما عنصرية منظمة تقف وراءها كامل المؤسسة الإسرائيلية بمنطقها وتبريرها القانوني والأخلاقي. لقد أدركت إسرائيل أن المشكلة الحقيقية ليست مع القيادة الرسمية والمفاوض الفلسطيني، وإنما مع الشعب الفلسطيني الذي يرفض سقف الرؤية الإسرائيلية للحل، ويبدي استعدادا للمقاومة بما يجعل رافد الفصائل المقاومة من المقاومين لا ينضب، ويحوّل أي إمكانية للتسوية مع المفاوض الفلسطيني إمكانية مستحيلة التطبيق.

لقد صرّح قائد الأركان الإسرائيلي السابق "بوجي يعلون" أثناء سنوات خدمته العسكرية في الانتفاضة، وفي أكثر من مناسبة وعلى نحو واضح وصريح، بأنه لا بد من "إعادة صهر الوعي الفلسطيني"[1]- وأن الخطط العسكرية لجيشه تستهدف تحقيق ذلك. وعليه فإن تقسيم الأراضي المحتلة إلى معازل نقرأه في هذا السياق الإسرائيلي، سياق خطة صهر الوعي؛ وإن كان يقدم التقسيم كإجراء أمني يهدف إلى منع تنقل المسلحين، وإحباط أي اتصال بين المناطق الفلسطينية المختلفة يمكن من نقل المعدات والخبرات القتالية، أو الوصول لقلب إسرائيل. وإذا كانت الخطة تستهدف فيما تستهدف

(1) تصريحه ظهر في الصحف العبرية.

تحقـــيق ذلـــك فعلاً.إلا أنها بالأساس أداة عنصرية من أدوات صهر الوعي بصفته الهدف العام الذي حدده قائد الأركان يعلون لجيشه.

لقد عنت المؤسسة الإسرائيلية في البداية بعملية "صهر الوعي"، جعـــل فكرة المقاومة فكرة مكلفة عبر هدم البيوت والقتل والتدمير الواســـع. وقـــد بات من الواضح تمامًا اليوم بأن حجم القتل والهدم والتخـــريب، للمنـــشآت والمـــزارع، الذي كلفت بتنفيذه المؤسسة العـــسكرية، بالإضـــافة إلى حجـــم الاعتقالات الواسع في صفوف المواطـــنين الفلـــسطينيين، يفوق حاجات إسرائيل الأمنية. فقد أدرك القـــادة الإســـرائيليون أن استخدام القوة العسكرية لوحده، وفي ظل غـــياب أفق سياسي حقيقي سيجنون من خلاله ثمارًا ونتائج عكسية. فالموت بالعشرات يوميًا لمواطنين عزل، جعل الموت أسهل من مراقبة مـــشهد المـــوت علـــى مدار الساعة كل يوم. لقد دفع هذا الموت العـــشرات مـــن الشباب يوميًا للانضمام، كاستشهاديين، لصفوف المقاومة. ووجدوا فيه خلاصًا يحمل العزة والكرامة[1].

إن أي مقاومـــة بحاجـــة لبنـــية تحتية مادية ومعنوية، والجيش الإســـرائيلي بإجـــراءاته التي استهدفت البنية التحتية المادية للمقاومة يبتغـــي الوصول إلى نقطة "صهر الوعي". وعلى نحو أدق إعادة تقييم الأدوات والسبل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف. فإذا كان استهداف البنية التحتية المادية للمقاومة، عبر مراكمة كتلة حاسمة في فترة زمنية قـــصيرة، من قتل ودمار وإغراق المشهد بالدم، غير كاف لإحداث

---

(1) من خلال استبيان مررته على الأسرى ممن حاولوا تنفيذ عمليات استشهادية ولـــم ينجحوا. تبين أن الغالبية الساحقة منهم يعزون دافعهم للعمل لممارسات الاحـــتلال ومـــا شاهدوه من قتل وتحديدًا قتل الأطفال، وقد أشاروا جميعهم نتـــيجة لذلك بأنهم كانوا يشعرون كمن ينتظر دوره للموت، ففضلوا الموت بالوقت والطريقة التي يختارونها.

اختـــراق في الوعـــي الجماهيري الفلسطيني؛ فإنه بدا من الضروري إضافة مكونات جديدة للائحة الاستهداف التي يعتقدون بأنها كفيلة بإحداث الاختراق المأمول لـــ "صهر الوعي الفلسطيني".

إن المكـــونات الجديدة التي استهدفت هي عناصر البنى التحتية المعنوية للمقاومة. وعندما نتحدث عن "البنية التحتية المعنوية". نقصد بـــشكل خاص مجموع القيم الجامعة التي تجسد مقولة الشعب الواحد في الحـــياة اليومية. إنه من غير الممكن بل والمستحيل أيضًا أن توحد مجمـــوعة مـــن البشر طاقاتها وإمكاناتها وأن تصبح مجموعة، دون أن يكون لها هدف أو مجموعة من الأهداف المشتركة بين غالبية أفرادها. وإنه لمن المستحيل تمامًا أن تتشكل مثل هذه الأهداف دون أن تكون هـــناك قـــيم جامعة تمثل رابطًا معنويًا وقيميًا ينظم حياة أعضاء هذه المجمـــوعة، قيم من شأنها أن تحولهم من أفراد - إرادات إلى مجموعة شعب.

لقـــد مثل التعاضد والتكافل الاجتماعي الفلسطيني بين جميع الفـــئات والطبقات والمناطق الجغرافية، والذي تجلى بوضوح أكبر أثناء الانتفاضة الأولى، التجسيد الحي والمادي المباشر لمقولة الشعب الـــواحد والمـــصير والآمال والأهداف الواحدة. وعندما نشير إلى الاســـتهداف الإسرائيلي للبنية التحتية المعنوية للفلسطينيين بهدف صـــهر وعيهم، إنما نقصد تمامًا استهداف هذه التجسيدات اليومية الـــصغيرة مـــنها والكـــبيرة، ومجموعة الأنشطة والأفعال المنظمة والعفـــوية، الفـــردية والجماعية، المتناثرة والمركزة، والتي تعبر عن تركيبة نفسية ومعنوية جعلت الصمود أمام بطش الآلة العسكرية الإســـرائيلية أمرًا ممكنًا، ليس الصمود السلبـــي المتلقي فقط وإنما أيضًا الصمود الإيجابـــي المبادر.

إنـــنا في هذه الدراسة، نميل للاعتقاد بأن إسرائيل ومنذ العام 2004 أنجزت نظامًا علميًا شاملاً وخطيرًا، يعتمد أحدث النظريات في الهندســـة البـــشرية وعلـــم نفس الجماعات بغية صهر الوعي الفلسطيني عبر تفكيك قيمه الجامعة. فنحن أمام مجموعة من النظم والمستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتناغمة، التي يمثل "صـــهر الوعـــي" واحدًا من أهم أهدافها. فيما يمثل هذا النظام الإســـرائيلي بكليـــته حالـــة من حالات الإبادة السياسية (بوليتي ســـايد). ورغـــم إدراكـــنا للإشـــكالية التي قد يثيرها مثل هذا الاســـتخدام في تعريف الحالة الفلسطينية كإبادة سياسية، إلا أننا نعـــتقد بـــأن النظم التي وضعتها إسرائيل مخيفة بعلميتها ومنطقها العقلـــي وتـــشبه إلى حد بعيد حالات عرفت كإبادة سياسية[1]. حيث تشمل خططا وبرامج ومواقف تبدو للمراقب كأنها فوضى

---

(1) بل ونعتقد بأنه يمكن استخدام مفهوم إبادة شعب في الحالة الفلسطينية، أنظر ما كتبه القاضي كارلوس روسينسكي بقرار إدانته لأحد مجرمي الحرب في الأرجنتين.

Federal oral court no.1case NE 225/06, September 2006, www.rodolfwalsh.org

أنظر أيضًا:

United nations office of the high commissioner for Human Rights "convetion on the prevention and punishment of genocide" approved December9, 1948, www.org.

فقد اعتبر الجرائم التي حصلت بين الأعوام 1976-1983 إبادة شعب، رغم إقـــراره بأن معاهدة الأمم المتحدة لمنع إبادة الشعب تعرف الإبادة على أنها "النية في إبادة مجموعة قومية، إثنية، دينية، أو عرقية بكاملها أو جزء منها". صـــحيح أن المعاهـــدة لم تشمل الإبادة لأسباب سياسية لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة أجمعت في 11 كانون الأول/ديسمبر 1946 على قرار يقضي بمـــنع إبادة شعب والذي يشمل (إبادة مجموعة عرقية دينية سياسية وأخرى بكاملها أو جزء منها) لكن حذف كلمة "سياسية" من المعاهدة بعد عامين من تاريخ القرار جاء استجابة لطلب ستالين.

وارتــباك وتــناقض في السياسة الإسرائيلية لكنها في حقيقة الأمر فوضى منظمة تهدف إلى التالي:

1. تفكــيك الــبنى والمؤســسات الفلسطينية الاقتصادية والثقافية ومؤسسات المجتمع المدني، ليس تفكيكًا كاملاً وإجهازًا كليًا وإنما إبقاؤها دون النظام ودون الفوضى.
2. الــتفاوض السياسي الدائم دون توقف على نحو يخلق الوهم بأن الحل بمتناول اليد ووشيك، وفي المقابل خلق وتثبيت الوقائع على الأرض عبر الاستيطان ليبقى الحال دون الحل ودون الجمود.
3. تفكــيك البنــية التحتية لمقولة الشعب عبر الإجهاز على القيم الجامعــة للشعب الفلسطيني لاسيما قواه وفئاته الحاملة والمدافعة عن هذه القيم كالأسرى بصفتهم الطليعة النضالية. هكذا ليغدو الشعب الفلسطيني أقل من شعب وفوق الإبادة المادية.

إن أخطر ما في هذا النظام أنه من الصعب الإحاطة به من قبل المــواطن العــادي والمتوسط، لاسيما وأنه نظام مقسم إلى مشاهد منفــردة لا يرى منها المواطن إلا أجزاءً محددة. فيما يرى الاحتلال ويراقب ويحيط بكل المشهد الفلسطيني بأقل ما يمكن من الإمكانات والــزمن والتكلفة. وهذه الإحاطة الشاملة والنافذة بحياة الفلسطيني لم يكــن بالإمكــان تحقــيقها دون الــتطور الهائل في تكنولوجيا المعلــومات ووسائل الاتصال والمراقبة الإلكترونية. وبنظرة سريعة يمكــن، وبسهولة، ملاحظة ما يعيشه الفلسطينيون من نظام شمولي وضــعته إسرائيل، يشبه إلى حد بعيد ما وصفه جورج أورويل عن "الأخ الأكــبر" في روايــته (1948). حــيث يراقب الأخ الأكبر (الــسلطة) لا السلوك والمواقف وإنما الآراء والأفكار التي تدور في عقــول الــناس. فإسرائيل تراقب المواطن الفلسطيني وتسيطر على

حـــياته بالكامـــل تمامًـــا كــــــ "الأخ الأكبر"، إن كان ذلك عبر الكـــاميرات المنتشرة في المدن، كالقدس، أو عبر مراقبتها لكل المدن الفلـــسطينية بطائـــرات الاستطلاع والأقمار الاصطناعية. أو عبر مراقبة الأثير مثل الهواتف المحمولة والفاكسات وأجهزة الكمبيوتر. إن هـــذه الـــسيطرة الـــشمولية تمكـــنها من التدخل في العمليات الاجتماعـــية والاقتصادية والتوجهات السياسية لمجتمع بأكمله. هذا بالإضـــافة إلى ســـيطرتها عـــبر الحواجز على مداخل ومخارج المدن والمحافظات. وبهذا المعنى، فإن الإبادة السياسية التي تنفذها إسرائيل ضـــد الـــشعب الفلـــسطيني، هـــي مشروع حداثوي بالنظريات والأدوات التي تستخدمها. وباعتقادنا فهو مشروع لم يسبق لشعب آخـــر أن واجـــه مثيلا له في التاريخ من حيث مستواه التقني ودقته وشمـــوله، إلا إذا اســـتثنينا الإبادة الجماعية - المحرقة التي واجهها اليهود في الحرب العالمية الثانية على يد النازية.

علـــى الـــرغم من صعوبة الإحاطة بهذا النظام، فإنه بالإمكان تبـــسيطه وإدراك مركباته وتعقيداته من خلال إجراء بعض المقارنات بين نموذج السجون الذي سيتركز عليه موضوع بحثنا ودراستنا، من جهـــة، وبين ما يجري في الأراضي المحتلة من جهة أخرى، حيث نجد تطابقًـــا بـــين إجراءات الاحتلال هناك مع ما يجري هنا في السجون الإسرائيلية التي هي المختبر الذي يتم من خلاله اختبار السياسات التي تستهدف الحالة المعنوية والاجتماعية الفلسطينية.

إن التشابه بين السجون والمعازل في الأراضي المحتلة قد يفيد في حـــل الإشـــكالية المفاهيمـــية في توصيف الحال الفلسطينية.. حيث توصـــف حيـــنًا بالفصل العنصري وحينًا آخر بالجيتو. فيما يتجاوز الواقـــع هـــذه التوصيفات، التي كثيرًا ما تربك ما يستند عليها من

قــرارات. فقــد تــصف بعض أجزاء المشهد الفلسطيني لكنها تظل عاجــزة عــن الإحاطة بكل المشهد والواقع الفلسطيني. فالفصل بين الفلسطيني والفلسطيني مثلاً لا يمكننا توصيفه على أنه فصل عنصري. كما أن معازل الفلسطينيين ليست جيتوات مؤقتة ومحطات يُجمعون فــيها قبل "الحل النهائي"[1]، وإنما هي الحل النهائي، والمستهدف من هــذا الحل ليس الجسد عبر إبادة جماعية، بل، إن صح التعبير، الروح عــبر إبــادة ثقافــية وحضارية. وفي مجمل الأحوال لم يعد مفهوم "الاحتلال" كافيًا ولا حتى مصطلح "الاحتلال الاستيطاني"، لتوصيف شمولية وعمق الحالة بعد أوسلو تحديدًا.

إن مجمــل هــذه التوصــيفات تكشف عن سياسة وأهداف إسرائيلية أكبر من حاصل جمعها. إننا أمام إبادة سياسية، وهدف هذه الدراسة تبيان عناصرها من خلال نموذج السجون، وتفكيك مكوناها ومــن ثم إعــادة تركيبها عبر إطار نظري يوفر لنا الإمكانية لكشف النظام والانسجام بين مجمل تفاصيل السياسة الإسرائيلية. إن ما يوفر لــنا مثل هذا الإطار النظري، هو ما كتبه ميشيل فوكو في كتابه – المــراقبة والمعاقبة – ولادة السجن، حول المشتمل Panopticon نظام السجن الدائري لجرمي بنتهام[2]، وما طوره زيجمونت بويمن من فهم أكثــر عمقًــا بما يتناسب ومرحلة ما بعد الحداثة. كما أن ما كتبته ناعومي كلاين بشأن عقيدة الصدمة يوفر لنا صورة واضحة بما يتصل بعملــيات غــسيل الــدماغ الجماعية ومصدرها العلمي والنظري

(1) يقــصد بـــ"الحــل النهائي" التسمية التي أطلقها النازيون على خطة الإبادة الجماعــية لليهود في أوروبا بعد تجميعهم في جيتوات أثناء الحرب العالمية الثانية.

(2) ميــشيل فوكــو، المراقبة والمعاقبة (بيروت، مركز الإنماء القومي، 1990) ص 210.

واستخداماتها العملية في تثبيت السياسات والنظم الاقتصادية بما يخدم المصالح الأمريكية في بعض الدول التي مرت بتجربة الصدمة.

وقبل أن نركز على السجون كنموذج لعملية غسيل الدماغ أو زعزعة القيم الوطنية الجامعة التي تمثل مقولة الشعب في أوساط الأسرى الفلسطينيين، كما في أوساط المجتمع الفلسطيني بكامله – فإننا نعرض تحت عنوانين تعريفًا سريعًا للمشتمل كما يقدمه فوكو، وعقيدة الصدمة كما تعرضها ناعومي كلاين، كأداتين أساسيتين سنستخدمهما في تحليلنا لما يمارس في السجون الإسرائيلية من أشكال تعذيب حديثة. فما هو المشتمل؟ وكيف يطبق في السجون الإسرائيلية كأداة سيطرة؟ وما هي عقيدة الصدمة.. وأين تبدأ الصدمة في حياة الفلسطينيين وأين تمتد؟

تعريفات:

المشتمل – Panopticon:

تأتي أهمية استخدام هذا النموذج من السجون فيما قدمه ميشيل فوكو من دراسة وتحليل لفهم القوة الحديثة واستخدامها في المراقبة والسيطرة. فإذا كان ما أقامته إسرائيل من معازل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة هو عبارة عن سجون كبيرة، وما تحاول تطبيقه بحق الأسرى داخل السجون الصغيرة هو استكمال لنفس السياسة هناك، فإنه من الطبيعي والأجدى دراستها أولاً بمثل هذه الأدوات النظرية. فالمشتمل هو الصورة الهندسية البنائية لهذا النموذج من السيطرة والمراقبة التي تقوم بها إسرائيل ليس بغرض الأمن ومتطلباته فحسب، وإنما لإعادة صياغة البشر عبر السيطرة الكلية عليهم وعلى تفاصيل حياتهم ومراقبتهم، أو خلق وهم المراقبة الدائم لدى كل مواطن فلسطيني.

يصف فوكو "مشتمل" (بنتهام) على أنه عبارة عن مبنى دائري الشكل وفي الوسط برج مراقبة، وفي داخل هذا البرج نوافذ واسعة تفتح على الوجه الداخلي للحلقة. ويقسم البناء الجانبي إلى غرف معزولة. كل واحدة منها هي بطول عرض البناء، ولكل غرفة شباكان؛ شباك من ناحية الداخل مطابق لشبابيك البرج، وشباك يطل على الخارج يتيح للنور أن يقطع الغرفة من أدناها إلى أقصاها؛ عندها فإن وضع مراقب واحد في البرج المركزي يكفي. وفي كل غرفة يحبس مجنون أو مريض أو عامل أو محكوم، وفقًا لطبيعة المؤسسة التي بني من أجلها هذا المبنى. وبفعل النور المعاكس تنعكس الظلال الصغيرة الأسيرة الموجودة في غرف الأطراف فتسهل رؤيتها من البرج. وبقدر ما توجد أقفاص، بقدر ما توجد مسارح صغيرة حيث ينفرد كل ممثل وحيدًا تمامًا ومراقبا بصورة دائمة. إن التجهيز المكشافي (البانوبتي) هو بمثابة وحدات زمنية تسمح بالرؤية اللامنطقية وبالتعرف الآني، وبالإجمال يقول ميشيل فوكو: "إن هذا النظام يعكس مبدأ الزنزانة ووظائفها الثلاث.. الحبس، الحرمان من الضوء، والإخفاء. إلا أنه لا يحتفظ إلا بالوظيفة الأولى وتلغى الوظيفتان الأخريان. فالضوء القوي ونظرة المراقب يأسُران أكثر مما يأسُر الظل الذي يحمي في النهاية. إن الرؤية هي شَرَكٌ"[1].

وما يتيحه مثل هذا النظام بالدرجة الأولى، هو تفادي الأسرى (أو الجماهير) ككتلة بشرية واحدة عبر تقسيمهم. حيث كل واحد محبوس في مكانه بصومعته يُرى من قبل المراقب وجهًا لوجه؛ ولكن الجدران الجانبية تمنعه من الاتصال برفاقه. إنه مرئي ولكنه لا يَرى، إنه

(1) المصدر نفسه، ص 210.

موضوع استعلام لكنه لا يشكل أبدًا موضوعًا في الاتصال، إنه جسم وموضوع متلقي سلبـــي، لكنه أبدًا ليس ذاتًا فاعلة.

إن انعـــدام الـــرؤية هذا هو ضمان النظام، فإذا كان الموقوفون أسرى فلا خوف من وجود مؤامرة لمحاولة هرب جماعية أو مشروع للمـــواجهة. والأثـــر الرئيـــسي للمستشرف (بانوبتيك) هو الإيحاء للمعـــتقلين بوجـــود حالـــة واعية ومتواصلة من الرؤية الدائمة لهم ومراقبتهم مما يؤمن وظيفية السلطة الأوتوماتيكية، ويجعل الرقابة دائمة بمفاعـــيلها وتأثيرها على المعتقلين حتى ولو كانت متقطعة وغير دائمة في عملـــها الفعلـــي. بحـــيث لا تكون هناك ضرورة للسلطة مجسدة ومكـــتملة كي تنفذ ممارساتها. فهذا الجهاز الهندسي آلة لخلق ودعم الـــسلطة بـــصورة مستقلة عن الشخص الذي يمارسها إلى درجة أن المعـــتقلين أنفسهم يتحولون إلى حاملين لهذه السلطة يمارسونها على أنفـــسهم. لقد وضع بنتهام المبدأ القائل بأن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة، منظورة بأن يكون ظل البرج المركزي العالي أمـــام ناظـــري الأســـرى باستمرار ولكي تتم مراقبتهم بصورة غير ملموسة، فيجب أن لا يعرفوا أبدًا إن كانوا تحت النظر الآن ولكنهم يجب أن يكونوا على يقين بأنهم قد يصبحون تحت النظر دومًا.

عقيدة الصدمة:

في إحـــدى كراسات الإرشاد التي أصدرتها وكالة الـــ C.I.A لمحققيها والتي تتناول طرق انتزاع المعلومات من الأسرى أثناء التحقيق وردت الفقرة التالية: "هناك لحظة قصيرة جدًا يمر بها (الأسير) يكون أثـــناءها مـــتجمد الذهن وفي حالة أشبه بالشلل النفسي. هذه الحالة تحـــصل نتيجة تجربة كارثية أو شبه كارثية تحطم عالم الموضوع (أي

الأسير) وتقديره وفهمه لذاته في هذا العالم... محقق ذو خبرة يشخص هـــذا الوضع مباشرة ويعرف بأن المصدر (أي الأسير) جاهز للتعبئة والامتثال أكثر مما كان عليه في الماضي[1].

إن عقـــيدة الـــصدمة التي نعرضها هنا باختصار، تحاكي هذه التجـــربة تمامًـــا وبدقة. فما يسعى التعذيب لتحقيقه بما يمارسه على الأفـــراد في غـــرف التحقيق، تسعى عقيدة الصدمة لتحقيقه بمقاييس جماهيريـــة واســـعة. ففـــي كتابها "عقيدة الصدمة" كتبت ناعومي كلايـــن[2] بـــأن من أبرز الأمثلة لفعل الصدمة على نطاق جماهيري واســـع هـــي صـــدمة الحادي عشر من أيلول. والتي مثلت بالنسبة للملايـــين مـــن الـــناس، والأمريكيين تحديدًا، حدثًا "حطم عالمهم المألـــوف"، وجعلـــهم مفـــتوحين على مرحلة من فقدان الإحساس بالمكـــان والزمان. وجعل الفرد عاجزا عن معرفة هويته الذاتية وبدا شـــديد الارتـــباط والانكفاء. وهو الوضع الذي استغلته إدارة بوش بمهـــارة عالـــية، حيث وجد الناس أنفسهم يعيشون فيما يشبه عام الصفر. وغدوا صفحة بيضاء يمكن أن تكتب عليها الإدارة الأمريكية الكلمـــات والمفاهـــيم الجديـــدة الـــتي أرادتها كـــــ "صـــراع الحضارات".."محور الشرّ".. "فاشية إسلامية" وغيرها[3].

لم تتـــشكل وتتطور عقيدة الصدمة في بداية الأمر نتيجة تجربة وخطـــأ داخـــل أقبية التحقيق، وإنما بدأت كتجارب على مرضى في معهـــد للطـــب النفـــسي وعلى يد أكاديميين في إحدى الجامعات الأمريكية. فقد مولت وكالة الاستخبارات الأمريكية الـــ C.I.A في

---

(1) ناعمي كلاين، عقيدة الصدمة (تل أبيب: الأندلس، 2009)، ص 27-28.

(2) المصدر نفسه، ص 28.

(3) المصدر نفسه، ص 29.

فتـــرة الخمـــسينات تجارب غريبة قام بها طبيب كندي على مرضاه النفـــسيين في معهـــد "أولون" بجامعة ميكيجين تحت إشرافه كرئيس للمعهـــد. وقـــام هذا الطبيب والذي يدعى يووان كميرون، بحجز مرضـــاه في حالـــة من التخدير والعزل التام عن محيطهم. ثم عرضهم لضربات كهربائية وأعطاهم جرعات كبيرة ومتنوعة من المخدرات، الأمر الذي دهور حالتهم النفسية وأعادهم لفترة الرضاعة أو ما قبل القـــدرة على النطق. وفي حقيقة الأمر لم يكن هذا التدهور في حالة المرض مؤشرا على فشل التجربة بل العكس تمامًا. فهو لم يشأ معالجة مرضاه بل وكما نشر في مقالات عديدة له، خلقهم من جديد. فقد آمن بأنه قادر، من خلال إفقاد مرضاه قدرتهم على الإحساس بالزمان والمكان، وعبر محو ذاكرتهم وتصورهم عن أنفسهم أو محو ما تعلموه خـــلال حـــياتهم عن ذاتهم ومحيطهم وتحويلهم إلى لوح أبيض، على الـــتغلغل لدماغهم. وزرع السلوكيات والمفاهيم المرجوة. بكلمات أخـــرى لقـــد أراد القيام بغسل دماغ مرضاه وتحويلهم إلى أشخاص آخرين نفسيًا وعقليًا[1].

لقـــد أخـــذت نـــتائج هذه التجربة واستخدمت بأشكال وفي مجـــالات عـــدة وعلى نطاقات ومستويات مختلفة. بدءًا من صياغة إرشادات وكراسات خاصة بمحققي الـــ C.I.A حول كيفية انتزاع الاعترافات من الأسرى، حيث استخدمت عقيدة الصدمة في التحقيق مـــع ســـجناء المعارضـــة السياسية بدول عديدة، كما تشير ناعومي كلايـــن؛ من بوليفيا وتشيلي في حقبة بينوشيه ودول أمريكا اللاتينية

(1) D. Ewen Cameron, J.G. Lohrenz and K. A. Handcock, "The Depatterning Treatment of Schizophrenia," comprebensive psychiatry 3, no.2 (1962):67

عمـــومًا إلى أســـرى الحرب في العراق وأفغانستان وجوانتينامو وفي الـــسجون السرية الأمريكية المنتشرة عبر العالم منذ الحادي عشر من ســـبتمبر/أيلـــول. كمـــا استخدمت نتائج هذه التجربة في النظرية العـــسكرية التي صيغت الإستراتيجية الأمريكية لاجتياح العراق وفقًا لهـــا، حـــيث سمـــيت "الصدمة والترويع"، ليس فقط بهدف تحقيق الأهداف العسكرية في الاستيلاء على العراق وإنما في تحويله كمجتمع إلى ما يشبه الرضيع، تماما كما ظهر أثر تلك الصدمة على الأفراد في تجربة الدكتور يووان كميرون، في خنوعهم واستعدادهم للتعلم، أي بكلمـــات أخـــرى تحـــويل المجتمع العراقي إلى مجتمع بدائي وما قبل وطـــني، إلى صـــفحة بيضاء يكتب وينقش المحتل الأمريكي فوقها ما يشاء. فالصدمة من شأنها أن تشل القدرة على التفكير المنطقي وتلغي القـــدرة علـــى مقاومـــة إرادة المحتل. لكنه ولضمان عدم ظهور أي إمكانية مستقبلية ليستعيد الرازح تحت الاحتلال القدرة على التفكير بمـــنطق، وبالتالي استعادة فكرة المقاومة فإنه يجب تحطيم كل ما هو قائم من إمكانيات ونظم ومفاهيم تحطيمًا شاملاً، وكلما كان الدمار كبيرا وشاملا كلما كانت الصدمة عميقة تحول الفرد أو الجماعة إلى لوح أكثر نقاء.

إن الـــصدمة كما تبين كلاين في كتابها ليست بالضرورة حربًا يُـــبادر إلى شـــنها ضد بلد[1] بغية صياغته من جديد كما جرى في العـــراق، وإنمـــا يمكن أن تتحقق الصدمة بأشكال عديدة كانقلاب عـــسكري أو هجوم إرهابـــي، أو انهيار اقتصادي أو كارثة طبيعية كالتسونامي. فهذه الأحداث والكوارث من شأنها أن تلين مجتمعات

(1) ناعومي كلاين، عقيدة الصدمة (تل أبيب: الأندلس، 2009)، ص 29.

بأكملـــها تمامًـــا مـــثلما يفعل التعذيب الجسدي بالأسرى في غرفة التحقـــيق. فكما أن الأسير الخائف يكون مستعدًا لإفشاء أسماء رفاقه أو التنكـــر لمعتقداته في لحظات يكون فيها فاقدا القدرة على التفكير جـــراء الـــصدمة، كذلك تكون المجتمعات أيضًا. فالمجتمعات المصابة بصدمة ميالة أكثر للتنازل عن مبادئها التي ما كانت لتتنازل عنها في ظروف أخرى.

لقـــد آمـــن أصحاب عقيدة الصدمة بأنه بمقدورهم صياغة المجتمعات كما الأفراد وفقًا لمصالحهم وأهدافهم، وقد استخدمت نظـــريتهم في تعميم وفرض نظم اقتصاديات السوق الحرّ في دول عديـــدة. إن كان في دول أمريكا اللاتينية في أعوام السبعينيات أو في روســـيا بعد انهيار الإتحاد السوفييتي بالإضافة إلى فرضها على جـــنوب أفـــريقيا بعد إلغاء نظام التمييز العنصري، ومحاولة فرض اقتـــصاديات الـــسوق وخصخـــصة لبنان في مؤتمر باريس عقب "صـــدمة" حرب لبنان الثانية صيف 2006، وقد استطاعت دول أمـــريكا اللاتينية الخروج من الصدمة وآثارها الاقتصادية بعد 27 عامـــا تقـــريبًا، كما استطاع لبنان ومقاومته، عبر إعادة الإعمار بقـــواه الذاتية، رفض شروط الدول الغربية والبنك الدولي. وعليه فـــإن الصدمة ليست قدرًا محتومًا وهناك دوما سبيل للخروج منها والإفلات من براثن ما يخطط للبلدان التي تقع تحت وطأة الصدمة سواءً كانت حربًا أو كارثة طبيعية[1].

(1) المصدر نفسه، ص 538- 544.

الإضراب عن الطعام كصدمة ثانية..
وصهر وعي للأسرى

عـــندما قصفت إسرائيل باجتياحاتها المتكررة المدن الفلسطينية والـــتجمعات الـــسكانية بطائرات الـــ F16 والأباتشي، واقتحمت دباباتها الأحياء المكتظة بالسكان ودخلت كل زقاق وكل "زاروب" في نـــابلس وجـــنين ورام الله، وهدمت بجرافاتها الضخمة الـــ D9 البـــيوت على أهلها. فإن ذلك قطعًا لم يكن بهدف الملاحقة والقضاء علـــى مجمـــوعات صغيرة من المقاتلين الذين كل سلاحهم وأعظمه بندقـــية الكلاشـــين.. كما لا يملكون أي خبرة أو تدريب عسكري يذكر.

إن الأمـــن، وتحديـــدًا أمن جنودها المدججين والمحصنين خلف ترسانة من الأسلحة والحديد كان سببًا مباشرًا وميدانيًا قد يفسر مثل هذا الاستخدام المكثف للنيران والعنف والدمار. لكنه لا يفسر الهدف الرئيسي الذي تريد إسرائيل تحقيقه من خلال هذا الدمار الذي كان يستمر في أحيان كثيرة حتى بعد انتهاء المعارك.

إن الهـــدف الرئيـــسي هو إحداث حالة من الرعب الشديد في أوســـاط المواطنين الفلسطينيين وجعل كل مواطن يصل لاستخلاص مفاده أن إسرائيل بقيادتها العسكرية والسياسية فقدت أعصابها وجنّ جـــنونها، وأنـــه لم يعد هناك قانون أو محرم من محرمات الحرب قادر علـــى ضبطها. وقد رافق ذلك تصريحات لمسؤولين إسرائيليين تعزز

مـــثل هذا الاعتقاد. وقد أعطيت التصريحات صدى إعلاميًا مقصودًا لتحقـــيق هذا الغرض. وانتشرت في المقابل تصريحات ومواقف لقادة ومحللـــين سياســـيين فلسطينيين تطالب الأجنحة العسكرية للفصائل بالـــتوقف عـــن إعطـــاء الذرائـــع والمبررات لشارون وحكومته في الاســـتمرار بالقـــتل والـــتدمير العشوائي. واستندت هذه المواقف والتحلـــيلات على فرضيتين؛ الأولى أن هذه الحكومة الإسرائيلية قد جنّت بالفعل ولا يجب إعطاء "هذا المجنون شارون مراده". وكأننا لا نتحدث عن دولة لها مصالح ويضبطها منطق أهدافها. "فالجنون" كما يتـــضح كـــان إســـتراتيجية تستند إلى الكثير من حسابات العقل.. والفرضـــية الثانـــية هـــي أن الهـــدف الإسرائيلي من التدمير، وقف العمليات المسلحة لأجنحة فصائل المقاومة. وقد أعلنت هذه الأجنحة أكثـــر مـــن مرة وقف العمليات وإعطاء فرصة للحوار لكنها قوبلت إسرائيليًا بالاغتيالات والمزيد من القتل. وكان أبرزها الهدنة التي أعلن عـــنها قبل اغتيال رائد الكرمي قائد كتائب شهداء الأقصى في مدينة طولكرم، الأمر الذي يؤكد أن العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي لا علاقة لها بوقف أو عدم وقف العمليات من قبل فصائل المقاومـــة. فقـــد بـــدأت إسرائيل حربها بهذه الذريعة، لكن استمرار عـــدوانها لا يتوقف بانتفاء العمل المسلح الفلسطيني، أو كما كانت تسمية القضاء على "البنية التحتية للإرهاب".

لقد أرادت إسرائيل كما كان يصرح قادتها صباح مساء "جباية ثمـــن بـــاهظ" يـــشكل حالة من الصدمة الشديدة للفلسطينيين يتم اســـتثمارها في صـــياغة وعي الفلسطيني، بعد ضرب "البنى التحتية المعـــنوية" للمقاومة، بشكل يمكن لسقف شارون وحكومته التعايش معه حسب تصورهم للحل، لاسيما وأن إسرائيل بيمينها و"يسارها"

اعتبرت أن الخلل الأساسي لدى الفلسطينيين هو ارتفاع سقف آمالهم وطموحاتهم، وبالتالي لا بد من تخفيض هذا السقف الذي تجرأ على قوة الردع لجيشها. وباعتقاد شارون فالأمر كله مردّه إلى اتفاقيات أوسلو التي عارضها منذ البداية.

مثلما كانت الصدمة في تجارب الدكتور كميروون، لا تهدف إلى علاج مرضاه، وإنما إلى خلقهم من جديد عبر مسح ذاكرتهم وغرس ذاكرة جديدة اعتمادا على رسائل صوتية مسجلة تحمل مفاهيم وسلوكيات جديدة ينوي غرسها فيهم[1]، فيبثها لهم مرات ومرات. فإن الصدمة التي أرادت إسرائيل إحداثها في عقل ونفس المواطن الفلسطيني هي أيضًا لم يكن هدفها الأساسي إنهاء عمل الفصائل الفلسطينية المسلحة بجعل فكرتها، أي المقاومة، مكلفة فقط. وإنما محو مجموعة المفاهيم والقيم التي تشكل البنية التحتية المعنوية للمقاومة أيضا. وأولها مقولة الشعب والقيم الوطنية الحامية للنضال والمناضلين، واستبدالها بقيم ما قبل وطنية يسهل عليها التعامل معها. بكلمات أخرى فإن إسرائيل أرادت من وراء الدمار والقتل إحداث صدمة من شأنها أن تفقد المجتمع والنخب الفلسطينية القدرة على التفكير المنطقي والمتوازن بما يسهل عليها عملية غسيل الدماغ الجماعي دون مقاومة. أو على الأقل أن تحقق استدخال مفاهيم وقيم تفرغ أطرها القائمة من محتواها المقاوم.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف لم تكتف إسرائيل بالدمار والقتل، وإنما اتبعتهما بمجموعة من الخطوات والإجراءات بدءًا بتقطيع الأراضي المحتلة إلى معازل وانتهاءً بالموافقة، عنوة، على خطة دايتون.

D. Ewen Cameron, “psychic Driving”, American Journal of .15psychiatry 112, No.7 (1956): 502-509

هـــذا تمامًـــا يـــتطابق ومراحل تجربة الصدمة على المرضى في معهد "أولـــون" في جامعـــة ميكيجن. فبعد "قصف" عقول مرضاه بكافة أنـــواع المخـــدرات والضربات الكهربائية، قام الدكتور كميروون بعـــزلهم عن العالم الخارجي بزنازين انفرادية، وعطل حواسهم بتغطية آذانهـــم وعيونهم وأكفهم حتى يفقدوا الإحساس بالزمان والمكان[1]. ليـــصبحوا غـــير قـــادرين على تحديد هويتهم الذاتية. وهذا بالضبط الغـــرض الذي تؤديه عملية تقطيع الأراضي المحتلة إلى معازل في إطار خطـــة صـــهر الوعي. فالفلسطيني غير قادر في هذه الحالة على رؤية ومـــتابعة المشهد الوطني بكامله، وهو غارق في هموم وتفاصيل الجزء الـــذي يعـــيش فيه من الوطن، فيكفّ بحكم العادة والتكرار ومرور الـــزمن عن التفكير كمجتمع متكامل، لتأتي مرحلة "إسماع الرسائل الصوتية المسجلة"[2]، أو عملية غرس المفاهيم الجديدة. وهذا ما تؤديه خطـــة دايتون. فأخطر ما في هذه الخطة باعتقادنا ليس بعدها الأمني، وإنمـــا القيم التي يربى عليها مئات الشباب ممن يتم تجنيدهم في إطار الأجهزة الأمنية. وممن يفترض فيهم أن يكونوا عماد أي حركة تحرر في نـــضالها ضـــد المحتل. فكما استبدلت "الثورة" بـــ "السلطة" فقد اســـتبدل "النـــضال" في تعبـــئة هـــؤلاء الشباب "بسيادة القانون" و"المقاومـــة" بـــضبط الأمن ومنع "فوضى السلاح". وقد استدخلت فئات من المجتمع الفلسطيني هذه المفاهيم جراء أخطاء فادحة مورست أثناء الانتفاضة.

ولم يعـــد رفـــاق النضال اليوم خصومًا فقط، في سياق موقف سياسي، وإنما أعداء في سياق عملية تعبوية تربوية وثقافية. واحتل في

(1) ناعومي كلاين، عقيدة الصدمة (تل أبيب: الأندلس، 2009)، ص 50.
(2) المصدر نفسه، ص 45.

أحـــسن الأحـــوال شعار "محاربة الفساد" مكانة مرموقة في الخطاب السياسي بدل "الحرية والاستقلال"، وهو شعار من المفترض أن ترفعه أحـــزاب وأن يحتل مثل هذه المكانة في دول "شبعت" استقلالا وليس في بلـــد ما زال يرزح تحت الاحتلال. لا يوجد عاقل يعارض "سيادة القانون" أو حتى محاربة "فوضى السلاح" لكن هذه الشعارات وغيرها لا تطـــرح في سياق خطاب حركة التحرر التي تناضل ضد الاحتلال وفي إطـــار إستراتيجيتها وبرنامجها، وإنما تطرح لتغيب وتغيب معها القيم التي من المفترض أن يتم اشتقاقها منها كعنوان رئيسي للمرحلة.

والحـــال أننا لسنا في هذه الدراسة بمعرض تقييم مدى نجاح أو فـــشل تطبيقات عقيدة الصدمة وتداعياتها في الأراضي المحتلة. الأمر الـــذي يستحق الدراسة من قبل دارسين وباحثين أكثر موضوعية منا نحـــن في ظروف الأسر. وإنما أردنا عرض المناخ العام، والأصح بعضا من مناخ الصدمة العامة التي يجري في ظلها مواصلة العمل على تطبيق عقيدة الصدمة تجاه الأسرى، ففي السجون لا تختلف تطبيقاتها إلا من حـــيث الحجم، وذلك سعيًا لصهر وعي ما يزيد عن أحد عشر ألف أسير فلسطيني ممن أطلقت إسرائيل عليهم نواة الانتفاضة الصلبة.

لقـــد كانت أفواج الأسرى تصل تباعًا وبالعشرات يوميًا، فبدت الـــسجون كأنهـــا مـــشهد الحشر، وكان من السهل ملاحظة الذهول والارتـــباك على الوجوه، لكنه لم يكن ارتباكًا كافيًا بنظر إدارة السجون للـــسيطرة على هذه الألوف. فبالنسبة لضباطها كان هذا الكمّ البشري خطيرا يجب استيعابه وبسرعة، والأهم السيطرة عليه سيطرة محكمة. فأن تـــنقل كتلة بشرية منتفضة ومقاومة إلى عنابر السجن، يعني، في حال لم يـــتم إحكـــام السيطرة عليها، نقل الانتفاضة إليها. وقد وقفت الأجهزة الأمنية لإدارة السجون علميًا أمام خيارين:

الخـــيار الأول: أن لا تتيح للأسرى الجدد التقاط أنفاسهم عبر خلق حالة من عدم الاستقرار بتنقيلهم الدائم بين السجون، لكنها في هذه الحالة ستحول دون تشكلهم من أفراد اعتقلوا من مناطق مختلفة إلى جـــسم أو مجموعة تحكمها قوانين وضوابط ما، بحيث يمكن من خلالهـــا استقراء خطوات الأسرى وتحركاتهم المستقبلية، الأمر الذي يجعلها قادرة على فرض سيطرتها.

الخيار الثاني: تمكين الحركة الأسيرة بأطرها القائمة من استيعاب هـــذا الكـــم مـــن الأسرى وإدراجهم في هيكليتها الأمر الذي يعني انضباطهم للتقاليد التي تراكمت وأصبحت تنظم العلاقة مع السجان. وبالـــتالي سيكون بمقدور إدارة السجون من ناحية أن لا تتفاجأ بأي ســـلوك أو تحـــرك غير متوقع، ولكنها من ناحية أخرى ستقف أمام جـــسم منظم ويشكل حالة نضالية ومعنوية تستنهض شعبها وقيادته السياسية.

وقد بقيت إدارة السجون تتعامل مع الأسرى وفقًا للخيار الثاني حـــتى نهايـــة عام 2003 ومنتصف 2004 إلى أن توفر لها ما يلزم من التجهيـــز والمـــوارد البشرية للخيار الأول فاستغنت عن تقاليد وأطر نظمـــت حـــياة الأســـرى، كمـــا نظمت في الآن نفسه العلاقة مع الـــسجان. وعملت على استبدال المحتوى القيمي لهذه الأطر، أو جزء منها، وحطمت وفككت أجزاء أخرى كما سنلاحظ لاحقًا.

لقـــد رافـــق هذه المرحلة بالذات نقاش إسرائيلي بشأن ضرورة خلـــق قـــيادة بديلة و"شريك فلسطيني" يمكن التوصل معه إلى حل، الأمـــر الذي لوحظ أيضًا داخل السجون من خلال السعي لتشكيل قـــيادة بديلة للأسرى عبر فصل الرموز القيادية للفصائل وعزلهم عن باقي الأسرى في قسمين. ورغم أن العزل كأسلوب عقابـــي لم يكن

بالجديـــد لكنه في هذه الحالة لم يكن عزلاً انفراديًا كما في الماضي، باســـتثناء حـــالات قلـــيلة، وإنما شمل أعدادا كبيرة من الأسرى ممن يـــشكلون الـــصف الأول والثاني من الكادر، وذلك حتى لا يكون العـــزل محددا بزمن كما يقتضي قانون العزل الانفرادي. فهو والحالة هذه لم يكن يستهدف عقاب الأسرى بالأساس وإنما كان يستهدف خلـــق فـــراغ قيادي يتيح إفراز قيادة جديدة، والتدخل في العمليات الجاريـــة بـــين الأسرى. وإذا قلنا بأن السجون مثلت مختبرًا يتم فيه اختـــبار السياسات الإسرائيلية فإن الإجراءات في الأراضي المحتلة في بعض الأحيان تتطابق تطابقًا تامًا مع الإجراءات في السجون.

لقـــد عـــزلت القـــيادة الفلسطينية المؤثرة والرافضة للإملاءات الإسرائيلية في المدن الفلسطينية ومنعت من التنقل، بل إن بعضها عزل عـــزلاً يـــوازي العزل الانفرادي في السجون. ومثلما قطعت المناطق عقـــب الاجتـــياحات الكبيرة إلى معازل، بعد إحداث الصدمة، فقد وازاهـــا في السجون خطوة شبيهة أعقبت الإضراب عن الطعام عام 2004 تمـــثلت في عملـــية فصل للأسرى في أقسام معزولة، بعد أن أحـــدثت الصدمة المطلوبة من خلال الإضراب عن الطعام ونتائجه، ليتم الاستفراد بكل قسم بمعزل عن جسم الحركة الأسيرة لتطبيق ما يشبه خطة دايتون ويوازيها قيميًا في الأسر؛ وذلك كله في إطار خطة صـــهر الوعـــي الذي ظل دائما يشكل الهدف العام والرئيسي لمجمل الإجراءات داخل وخارج السجون.

لم تعد السجون الإسرائيلية والأسرى الفلسطينيون، أو "الحركة الوطنـــية الأسيرة" كما اعتدنا تسميتهم، على حالها قبل تسلم مدير الـــسجون يعقوف جنوت منصبه. حيث يصف قدماء الأسرى الحال اليوم بأنه "عال ماديًا" و"متدن معنويًا" في الآن نفسه. وهذا الوصف

ليس مرده للنوستالجيا التي قد تعيشها الأجيال، وكبار السنّ خاصة، حنينًا لماض اندثر. فالأسرى ليسوا استثناء لهذه القاعدة، قاعدة الحنين إلى الماضـــي، حـــتى عندما يتعلق الأمر بحياة الأسر والحديث هنا عن أسرى أمضوا ربع قرن أو يزيد من عمرهم في السجن؛ وإنما يعبر هذا الوصـــف عما جرى من متغيرات عالية نسبيًا بإنجازاتها المادية، لكنها مـــنحطة بمـــا تتركه من أثر معنوي وقيمي سلبـــي. لقد صور أحد الأســـرى بعفوية وبساطة بالغة الحالة القيمية للأسرى رغم البحبوحة الماديـــة حـــيث قال: "كنا في الماضي مع بعض واليوم نحن على بعض". القـــول الـــذي يمكن من خلاله تلخيص مجمل المشهد الفلسطيني. لكن المفارقـــة بـــين شروط الحياة الجيدة نسبيًا وبين إحساس الأسير بحالة من الانحطاط المعنوي تعود بالأساس إلى عدم قدرة الأسرى على تعريف ما يواجهـــونه وما يتعرضون له من قمع، ولأنه لا يأتيهم بأشكاله الفجة المباشرة والحسيّة، فهم يعجزون عن تحديد سبل ووسائل مواجهته.

وقـــبل أن نقـــف على ما اتخذته إسرائيل من إجراءات داخل الـــسجون وتحلـــيلها للتعرف على طبيعة التعذيب الحديث ووسائله وســـبل مواجهـــته، فإنه لا بد من عرض سريع لبعض المقدمات التي كان من الضروري توفيرها. فلكي تجعل حكومة شارون خطة صهر وعـــي الأســـرى خطـــة واقعية التطبيق، بل وشاملة كما سيتبيّن لنا لاحقًـــا، وأن تكـــون إجراءاتها نافذة إلى أدق تفاصيل حياة الأسير وبـــزمن قياســـي، وأن تنسجم بالتالي مع الخطة العامة لصهر الوعي الفلسطيني التي تشمل مهاما أخرى لأجهزة الدولة العبرية، كما سبق ولخصناها في نقاط ثلاث.. فقد اتخذت الإجراءات التالية:

أولاً: تم تعـــيين رجل عنصري مثل يعقوف جنوت على رأس الهرم القيادي لإدارة السجون. عُين جنوت لمنصبه هذا في أواسط عام

2003، وتلقى دعمًا مباشرًا من رئيس الوزراء أريئيل شارون، الذي تجمعـــه به علاقة شخصية وقديمة منذ أن كان قائده في كتيبة المظليين 101، وقـــد ذللـــت هـــذه العلاقة القديمة مع شارون كل العقبات البيروقـــراطية والإداريـــة التي من الممكن أن تعيق إعادة بناء وهيكلة إدارة الـــسجون بمـــا ينـــسجم ومهمتها الجديدة التي تتجاوز مهمة احـــتجاز الأســـرى. حيث منحه شارون مطلق التصرف في تحديد وتطبيق سياسته. هذا بالإضافة إلى زيادة الميزانية التي أتاحت له تجهيز الـــسجون القديمـــة بتقنـــيات ونظم حديثة تتيح له ولشرطته إحكام السيطرة على تفاصيل حياة الأسرى، وبناء سجون جديدة تستوعب آلاف الأســـرى الجـــدد ممـــن يعتقلهم الجيش الإسرائيلي أو يخطط لاعتقالهم في إطار الخطة العامة لعملية صهر الوعي.

ثانـــيًا: قـــام جـــنوت بتوحيد سياسة إدارة السجون وفرض الانـــضباط لهـــا من أصغر شرطي لغاية أعلى مسؤول رتبة، وأصبح واضـــحًا تمامًـــا بأن هناك "مايسترو" وقائدا ومقررا واحدا. فلم يعد هناك تفاوت في تطبيق القرارات بين سجن وآخر، وأن وجد تفاوت فهـــذا بقـــرار وضـــمن خطة وتوجه، ولم يعد هناك مكان للعفوية والاجـــتهاد، فالهامش الذي كان متاحًا لمدير المنطقة أو السجن ضاق تمامًا.

ثالـــثًا: عمـــل جنوت منذ اللحظة الأولى لتسلمه منصبه على افـــتعال المـــواجهة مـــع الأسرى في أكثر من موقع أولها كان سجن عسقلان الذي تم قمعه بالغاز والهراوات، وقد أسفرت هذه المواجهة عـــن عدد كبير من الجرحى تم نقل عدد منهم للعلاج في مستشفيات خارجـــية. كما أعقب هذه الواقعة إجراءات نعتقد بأنها وبالنظر إلى الوراء، كانت خطوة مخططًا لها مسبقًا، وليس مجرد حادثة تهدف إلى

دفـــع الأسرى لمربع الإضراب المفتوح عن الطعام موضوعًا وتوقيتًا. وقـــد تـــبين لاحقًا بأن جنوت هيأ كل الشروط اللازمة حتى يشكل الإضـــراب عن الطعام نقطة تحول في حياة الأسرى يتم استغلالها بما سيعقبها من سياسة، أو بكلمات أخرى أراد للإضراب أن يتحول إلى صـــدمة ثانـــية وقوية (بعد صدمة الاجتياحات والاعتقالات)، تأتي بعدها عملية صياغة وغسيل دماغ.

رابعًا: شرعت إدارة السجون في تطبيق سياسة التفتيش العاري للأسرى على نطاق واسع، واستخدمت العنف المادي والمعنوي. كما استخدمت الكلاب في التفتيش على أجساد الأسرى وأمتعتهم بهدف إهانتهم والمساس بمشاعرهم الدينية؛ فهم يعلمون بأن الكلاب تمثل في الـــثقافة الإســـلامية نجاسة تستوجب التطهر منها، كما استخدمت الكـــلاب للترويع أثناء نقل الأسرى بين السجون. وقد تركت هذه الـــسياسة آثارا نفسية ومعنوية بالغة الشدة على الأسرى مثلت أحد الأســـباب الرئيـــسية التي دفعت بهم نحو مربع الإضراب المفتوح عن الطعام لوقف الإهانة اليومية وامتهان كرامتهم[1].

خامـــسًا: تم اســـتكمال تـــركيب الـــزجاج العازل في غرف الزيارات. وذلك لضمان الفصل بين الأسير وأسرته. فلم يعد بمقدوره أن يلامس أسرته؛ زوجته وأطفاله. واقتصرت العلاقة بهم على حاسة الـــسمع[2]. لكـــن الأهم ضمان وقف الصلة بالأهل قبل الإضراب

(1) التفتـــيش العاري والمسّ بالمشاعر الدينية أسلوب تكرر في جوانتانامو وأبو غـــريب، وتحديـــدًا اســـتخدام الكلاب. أنظر ناعومي كلاين، نفس المصدر السابق، ص 136.

(2) هـــذه المرحلة توازي مرحلة تطويق الحواس في تجارب الصدمة بعد عزل المـــرض. هـــدفها الاستفراد بالأسرى بعملية الصياغة من جديد وإضعاف مقاومتها.

تحديدًا، حيث من المعروف لدى إدارة السجون بأن تركيب الزجاج سيؤدي بالأسرى لاتخاذ موقف الامتناع عن الزيارة. وهذا للاستفراد بهم بعزلهم عن أهم دائرة اجتماعية تشكل الداعم النفسي والمعنوي، فالـــزيارة واللقاء بالأسرة يُعيد للأسير توازنه النفسي وتقديره الذاتي وقدرته على مواصلة الصمود.

لم يسبق في تاريخ السجون الإسرائيلية أن ألحت إدارة السجون وحثت الأسرى على خوض الإضراب المفتوح عن الطعام كما فعلت خلال الأشهر التي سبقت الإضراب في أغسطس/آب 2004. بعد أن قامـــت بكـــل إجراءاتها آنفة الذكر، وأكملت استعداداتها لمواجهة الإضراب. وقد حاولت قيادة الحركة الوطنية الأسيرة الانحناء لتمرير هـــذه الهجمة الشرسة، خاصة وأن غالبية الأسرى حديثو التجربة في الاعتقال. وذلك من خلال الاستجابة والتعاطي مع السياسة الجديدة لإدارة السجون، مع حفظ ماء الوجه مقابل تخفيف إجراءات الضغط والقمـــع التي تستهدف الكرامة الإنسانية والمشاعر الدينية. وقد قدم الأسرى رسائل عديدة بهذا المعنى إلا أن مدير السجون قابلها بالرفض القاطـــع. حتى بدا الإضراب عن الطعام نهائيًا هو المخرج الوحيد أمام الأسرى.

لقـــد كـــان جنوت قد أعد العدة خلال عام كامل وجهز كل الإمكانات لكسر الإضراب بوسائل حديثة تترك الأسرى في حالة من الـــصدمة الشديدة، وهي على الأقل إمكانيات لم تعهد مثلها الحركة الوطنـــية الأســـيرة في إضراباتها الكثيرة من قبل. إن أهم ما في هذه الوســـائل التي أعدت اعتمادها على نظريات حديثة في علم النفس، وعلـــم نفـــس الجماعـــات ونظريات في الحرب النفسية والإعلامية والتضليل تمامًا كما لو كانوا يعدون خطة يواجهون بها جيشًا جرارًا

وليس أسرى مكبلين، كل ما يملكونه من سلاح هو أحشاؤهم التي تتضور جوعًا. وقد جند لهذا الغرض مهنيون ومختصون في هذه المجالات من خارج المؤسسة، قاموا بتفعيل الخطة في أدق التفاصيل وفيما يجب أن يؤديه آخر شرطي مناوب في أقسام السجن. و لم يتركوا أي قضية أو سلوك مهما كان صغيرًا وثانويًا للصدفة أو الاجتهاد الشخصي لأحد، شرطيا كان أو مدير سجن حتى. لقد تبين لنا بأننا أمام منظومة من الإجراءات القمعية مخيفة في منطقيتها تمتد من سجن جلبوع شمالاً حتى نفحة جنوبًا.

لقد رافق الإجراءات التي اتخذها إدارة السجون ضد الأسرى أثناء الإضراب عن الطعام دعم سياسي من أعلى المستويات في الحكومة الإسرائيلية. وقد صرح الوزير المسؤول عن السجون – وزير الأمن الداخلي – تساحي هنجبي، بأن الأسرى المضربين عن الطعام بمقدورهم الموت فهو لا ينوي الاستجابة لمطالبهم.

وقد شكلت هذه الإجراءات، التي لا تدل منفردة على وجود تعذيب فوق العادة وغير محتمل، قوة ضاغطة نفسيًا وعصبيًا، رغم أن المشهد الأبرز هو تحد وصمود، حيث ومن جملة هذه الإجراءات نذكر التالي:

1. إبقاء النور مضاءً في الغرف على مدار ساعات الليل والنهار بهدف استنزاف أعصاب الأسرى بمنعهم من النوم.
2. مصادرة كل وسيلة بحوزة الأسرى مهما كانت تافهة وبسيطة، ولكنها قد تريحهم جسديًا كالمخدات مثلاً... أو العبوات البلاستيكية التي قد يتم استخدامها لملء الماء ووضعها بجانب الأسرة حتى لا يضطر الأسير للسير نحو الحنفية كي يشرب، ولمنع أي مظهر تضامني بين الأسرى كتوزيع الماء باستخدام تلك

العـــبوات علــى الأسرى الذين يعجزون عن النهوض للشرب بمفردهم بعد أن أرهقت أجسادهم جوعًا.

3. تمت مصادرة ملح الطعام من الأسرى، حيث اعتادوا تناوله أثناء الإضـــراب عن الطعام تفاديا لتحول الأضرار الصحية الناجمة عن الجـــوع إلى عاهة أو خلل صحي مستديم. وقد استصدرت إدارة السجون قرارًا (غير مسبوق) قضائيًا من محكمة العدل العليا يجيز مـــصادرة الملـــح. كمـــا صادرت السجائر من الأسرى، وهذا الأسلوب استخدم لأول مرة كأداة ضغط ضد الأسرى المضربين عن الطعام.

4. خلـــق حالة من التوتر والقلق وذلك بإخراج الأسرى من غرفهم بحجة التفتيش عن "ممنوعات"، رغم أنه تم تفريغ الغرف من كل محـــتوياتها و لم تتـــرك فـــيها إلا فرشة لكل أسير. كما أجريت تنقيلات للأسرى بين الغرف وأقسام السجن بشكل دائم. مرتين في الـــيوم الواحد أحيانًا. فبالإضافة إلى الإرهاق الجسدي الذي يحدثـــه التنقيل للأسير أثناء الإضراب، كان الهدف تفكيك دوائر المعـــارف والأصدقاء التي تشكلت على مدار سنوات الاعتقال.. وبالـــتالي إضعاف الدائرة المعنوية المباشرة الداعمة نفسيًا لصمود الأسير.

5. إسمـــاع الأسرى نداءات عبر مكبرات الصوت وتوزيع نشرات تهدف إلى إضعاف قناعة الأسير بخطوة الإضراب وبقيادته، كأن يبث بأن الإضراب هو خطوة دفعت بها حماس خدمة لأجندات سياســـية خاصـــة ولـــيس بهدف تحقيق أي مطلب من مطالب الإضراب.. أو أن القائد الفتحاوي فلان قد كسر إضرابه وتناول الطعام.. الخ.

6. إقامة حفلات المشاوي للشرطة وبعض السجناء الجنائيين يوميًا في باحة السجن، وتناول الطعام أمام أعين الأسرى المضربين بصورة استعراضية. وقد خصصت غرفة في كل قسم لإيواء سجناء جنائيين مهمتهم الطبخ وتناول الطعام وإسماع الأسرى موسيقى صاخبة ومزعجة ليل نهار.
7. وأثناء نقل الأسرى بين السجون، أو في الحالات التي تمت فيها إحالة الأسير، المضرب عن الطعام، الذي تتدهور حالته الصحية إلى المستشفى أو عيادة السجن استخدم العنف وجهاز الصدمة الكهربائية لحثهم على السير بسرعة. وهو جهاز يستخدم في الأصل لحث الأبقار على السير. كما استخدم جهاز كشف المعادن – الميجنو ميتر في تفتيش الأسرى وهم عراة تمامًا بحجة البحث عن أدوات حادة مخبأة على أجسادهم!!
8. منع المحامين من زيارة الأسرى والتواصل معهم أثناء الإضراب، وذلك لإحكام السيطرة عليهم وعزلهم تماما عن العالم الخارجي، ومنع تسرب أي خبر عن حملات التضامن والاعتصامات الجماهيرية الداعمة للإضراب. حتى لا تشكل هذه الأخبار داعمًا معنويًا معززًا لصمودهم.

لقد واءمت إدارة السجون إجراءاتها وعدلتها أثناء الإضراب بما يتناسب والتطورات في كل سجن بل وكل قسم من أقسام السجن الواحد. فالخطوات كانت محسوبة ولم تكن مجرد تنفيس غضب أو سادية تمارس على الأسرى لمجرد تعذيبهم وإلحاق الأذى بهم. فقد استندت إدارة السجون في إجراءاتها هذه كما تبين لاحقًا لخبرات عالمية كخبرة المخابرات الأمريكية وربيباتها من الأنظمة الحاكمة في دول أمريكيا اللاتينية في سنوات السبعينيات، سواء تعلق الأمر بطبيعة

الوسائل المستخدمة لقمع الإضراب أو بالأهداف الرئيسية التي يستهدفها هذا القمع. حيث يروي الأسرى، الذين اعتقلوا وعذبوا في سجون الأرجنتين على يد الطغمة العسكرية الحاكمة في شهاداتهم أمام "لجان الحقيقة" بأنهم واجهوا جهازًا كان كل جهده وهدفه منصبا ليس على انتزاع المعلومات منهم فحسب، وإنما على إرغامهم على خيانة مبدأ أساسي اكتشف محققوهم بأنه يشكل جزءا جوهريا في قناعاتهم اليسارية، وناظما لمجمل سلوكهم السياسي، وهو مبدأ التضامن والشعور مع الآخر وبمجرد وقوف الجلادين على أهمية هذا المبدأ لدى الأسرى، جعلوه هدفًا لهم بغية استئصاله عبر العلاج بالصدمة. فظاهريا كان هدف التحقيق هو الحصول على معلومات هي أصلا في علم الأجهزة الأمنية، لكنهم كانوا معنيين بأن يقوم الأسير بخيانة رفاقه فهم مهتمون بفعل الخيانة بحد ذاته للقضاء على التضامن كمبدأ[1].

وفي السجون السرية أو تلك التي تدار أمريكيًا بشكل مباشر مثل جونتانامو وأبو غريب يتم كسر الأسرى المسلمين وتحطيم شخصيتهم وتكوينهم النفسي عبر استخدام الإسلام والقناعات الدينية ضدهم. وقد ظهر في شهادات الأسرى الذين احتجزوا في هذه السجون مرارًا وتكرارًا شكلان أساسيان من التعذيب؛ التجريد من الثياب.. ومضايقة الأسرى أثناء تأديتهم شعائرهم الدينية[2].

---

(1) ناعومي كلاين، عقيدة الصدمة (تل أبيب، الأندلس، 2009)، ص 135.

(2) المصدر نفسه، ص 136. ظهرت أثناء الإضراب عن الطعام إساءات لمشاعر الأسرى الدينية كتمزيق المصاحف، رميها في الأرض أو المراحيض لكنها لم تشكل ظاهرة وبقيت حالات فردية.

لقـــد استخدم التجريد من الثياب في حالة الأسرى الفلسطينيين قبل وأثناء الإضراب عن الطعام، وشكل سببًا رئيسيًا لخوضهم خطوة الإضـــراب. لكـــن مجمل الإجراءات التي اتخذت بغية قمع الأسرى اســـتهدفت تمامًـــا حالة التضامن وقيم العمل الوطني المشترك. هذا التـــضامن الـــذي تبلور على مدار عقود من نضال الفلسطيني الأسير كان الحلقة الأهم التي تجمعت عليها مطارق السجان لسحقها، ليس من أجل إنهاء الإضراب عن الطعام فحسب، بل ولإنهاء فكرة العمل الجماعـــي في أي خطوة إضراب مستقبلية[1]. فالتضامن كمبدأ حوّل الأسرى من مجموعة أفراد وفصائل تختلف عقائديًا وأيديولوجيًا لقوة لم يكن بمقدور السجان، رغم ظروف الأسر، الحيلولة دون تضامنها وتواصـــلها مـــع نضال شعبها ونضال الشعوب الأخرى وحركات التحرر.

لقـــد كـــان من المستحيل تمامًا تطبيق السياسة الجديدة التي اتبعتها إدارة السجون بعد الإضراب مباشرة، دون أن يشكل الإضراب ونتائجه صـــدمة شديدة يصبح عقبها الأسرى أكثر طواعية للصياغة والامتثال لما كـــان يعـــد لهم في إطار خطة صهر الوعي، فقد كان حاضرًا في أذهان الأســـرى ووعـــيهم الجماعي مجموعة من المفاهيم التي تختزل بمجملها دلالات العمل الجماعي، وتمثل قيم النضال الوطني الأسير المشترك. لهذا كـــان لا بـــد مـــن ضربة تهز مجموع المفاهيم والقيم المشتركة للأسرى لتقـــضي علـــى لجانهم وأطرهم التمثيلية بصيغتها ومحتواها الوطني القائم فيكفوا عن كونهم جسما أو كيانا وطنيا أسيرا واحدا.

---

(1) كـــرر يعقـــوف جـــنوت مدير السجون، قبل الإضراب وأثناءه للأسرى بأنه سيعمل على أن يمثل الإضراب للأسرى وكتجربة آخر إضراب يخوضونه، وأنه لن يكون هناك إضرابات بعده "وعليكم نسيانه كأسلوب نهائيًا".

لقـــد فشل الإضراب عن الطعام في تحقيق مطالبه، ولكن الفشل الأهم والذي ستمتد تداعياته على حياة الأسرى لسنوات، هو نجاح إدارة الـــسجون في تفكـــيك السجون والأقسام المضربة الواحد تلو الآخـــر لـــتوقف إضـــرابها ليس بصورة منظمة وبقرار قيادي واحد وبخطـــوة جماعية وبالتزامن مع كافة السجون كما كان الأمر عندما دخلـــت الإضـــراب، وإنمـــا بشكل فردي وفوضوي، وبمعزل عن التخطـــيط والاتفـــاق. فمدير السجون بصفته عسكريًا سابقًا مدرك تمامًا، بأنه حتى تضمن بأن لا تعود قوات عدوك لساحة القتال مجددًا بعـــد انسحابها بمدة قصيرة، لا يكفي أن تحتل مواقعها وتدحرها إلى الخلـــف بـــل يجـــب أن يـــبدو تراجعها وهزيمتها أبعد ما يمكن عن الانـــسحاب المـــنظم أو وفقًا لقرار قيادي مركزي، وفعلاً فقد كان وقف الإضراب أشبه بالفوضى منها إلى الانسحاب المنظم، ضمن من خلاله جنوت الانهيار الكلي للهرمية القيادية لسنوات ومعها منظومة من القيم التي تحوّل الجنود من أفراد إلى وحدات قتالية. وهكذا أصبح الأسرى مهيئين أكثر للتشكيل وتطبيق خطة صهر الوعي.

إجراءات ما بعد الإضراب..
الوفرة المادية كأداة تعذيب:

لقــد تم إفــراد الأســرى وخصخصة نضالهم الجماعي، كما خصخصت إسرائيل عبر إجراءاتها في الأراضي المحتلة المشروع الوطني الفلــسطيني. ففــيما الأقــسام الخاصة بأسرى نابلس مثلاً أصبحت تطالــب بزيادة عدد الزائرين وزمن الزيارة. فإن نضال أهالي نابلس تحول أيضًا مطلبيًا خاصًا بظروف حياتهم كفتح الحواجز أو غيرها من المطالب. إن معاناة الفلسطيني، كما هي معاناة الأسير الفلسطيني، قد قُــسمت لمشاهد يراها وينشغل بها الفرد، مواطنًا أو أسيرا، كمقاطع خاصــة بمنطقــته الجغرافية. ولا يتاح له أن يرى أو ينشغل بمجمل المــشهد سواء تم ذلك عبر الإجراءات المباشرة التي تستهدف تقسيم مجــال الــرؤيا كالجدار والحواجز. أو عبر السيطرة على زمن الناس لــيقعوا تحت وطأة الأعباء اليومية والقهر الدائم الذي يمارسه عليهم الاحتلال.

ولتحقــيق المــراقبة والسيطرة على الأسرى بشكل شامل بعد الإضــراب عن الطعام في إطار تطبيق خطة صهر الوعي قامت إدارة السجون الإسرائيلية باستخدام نموذج التجهيز المكشافي-البانوبيتي عبر مجمــوعة من الإجراءات، مستغلة حالة التذمر والإحباط الشديد من الإضراب ونتائجه بهدف تكريسها وتوسيعها وتعميق خيبة الأمل التي ســادت أوســاط الأسرى. لكن الأهم هو استثمار حالة الإحباط

الشديد من القيادة وانهيار البنى التنظيمية الوطنية والفصائلية الخاصة، وتوظـيف مـا أصاب فكرة التحرك والنضال الجماعي من زعزعة واهتزاز قويين في الإجهاز على القيم الوطنية الجامعة.

وقد كان من أبرز هذه الإجراءات التي اتخذت عقب الإضراب هي:

1. فصل أو تعميق الفصل بين الأقسام داخل السجن الواحد وعزلها عـن بعضها البعض وفقًا لتقسيمات واعتبارات جغرافية. بعد أن تم تقـسيم الـسجون إلى مجموعات وفقًا لمناطق جغرافية أكبر. هكـذا أصـبح سجن "الجلبوع" مثلاً سجنًا يضم أسرى شمال الـضفة من نابلس حتى جنين، هذا بالإضافة إلى قسمين يحتجز بهمـا الأسرى من حملة بطاقة الهوية الإسرائيلية، قسم غالبيته من القـدس وآخر من فلسطينيي الـ 48. ويقدم هذا التقسيم دومًا على أنه خدمة للأسرى، واستجابة لمطالب لجان حقوق الإنسان الـتي تطالب إدارة السجون بأن يحتجز الأسرى في سجون قريبة لأمـاكن سـكنى أسرهم بهدف تسهيل الوصول للزيارة. وهذا الادعاء الذي يبدو منسجمًا مع مطلب الأسرى وحاجاتهم يخفي الهـدف الحقيقي، فالأسرى ليسوا موزعين عشوائيًا على أقسام الـسجن، وإنما هم مقسمون على معازل وأقسام جغرافية أصغر داخـل السجن الواحد. فالقسم الخاص بأسرى مدينة جنين مثلا لا يقطنه أسرى من مخيم جنين لأن لهؤلاء قسمهم الخاص. وقسم آخـر لقباطـيا وقراها وآخر لطولكرم وقسم لقلقيلية وقراها.. وهكـذا تتطابق هذه التقسيمات والمعازل داخل السجن الواحد مـع المعازل التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة بحيث يتحول التقسيم الجغرافي إلى انتماء جغرافي يلغي الانتماء الوطني، مما يجعل

عملـــية الـــسيطرة أسهل وأكثر شمولاً، هذا طبعا بعد أن يكون ضـــباط الاســـتخبارات قد عملوا على خلق التناقضات وتأجيج الخلافات الوهمية بين هذه "الانتماءات" البلدية والجغرافية.

2. تم إلغـــاء العمل بلجنة الحوار.. أو لجنة ممثلي الأسرى. فقد كان لكـــل سجن لجنة تمثل كل الأسرى المتواجدين فيه وتتألف من مندوبـــــي الفصائل المنتخبين، ومهمتها الاجتماع مع المسؤولين في الـــسجن أو ضـــباط إدارة الـــسجون لطرح قضايا ومطالب الأســـرى المـــشتركة. وقد تكرس العمل بهذا الفهم وثبت بعد نضالات وتضحيات قدمتها الحركة الوطنية الأسيرة، واستبدلت هـــذه الآلـــية من العمل بفرز ناطق باسم كل قسم، وهو عمليًا ناطـــق باسم منطقة حيث يمثل قسما لمنطقة جغرافية. ويُعين هذا المندوب من قبل إدارة السجن وبموافقتها بعد أن يسمي الأسرى اسمـــين أو ثلاثـــة لتصادق إدارة السجن على واحد منهم. ويتم الاجتماع بمندوبـــي الأقسام كل على انفراد وليس جماعيًا. ولا يحـــق للمندوب سوى طرح قضايا قسمه – منطقته فقط. وهي في الغالب مطالب فردية وفي نفس الآن يقوم هذا المندوب بنقل تحذيـــرات وتوجـــيهات وضوابط إدارة السجن للأسرى. وبهذا أفرغت إدارة السجون التمثيل السجني للأسرى من محتواه الوطني الحقيقـــي. بحيث أصبح أقرب إلى "الكابو"[(1)] منه لممثل أسرى. والأمـــر بهـــذه الطـــريقة لا يمت بصلة للجنة الحوار التي كانت

---

(1) هـــي التـــسمية التـــي تطلق على الشخص الذي كان الألمان يختارونه أثناء الحـــرب العالمية الثانية من بين سكان الجيتو من اليهود ليمثل حلقة الوصل بينهم وبين باقي السكان وكثيرًا ما كانوا هؤلاء يتعاونون مع القوات الألمانية ليـــنقلوا الأخبار وأماكن المخابئ السرية وذلك مقابل امتيازات مادية وأحياناً مقابل عدم نقلهم كالباقين إلى محارق الحل النهائي.

مهمتها تقديم مطالب الأسرى الجماعية، بل وتقديم مطالب عامة تخص كل الحركة الأسيرة في كافة المواقع.

3. إنـــــزال العقوبات الشديدة، الفردية أو الجماعية، بحق الأسرى في حال اتخذوا خطوات نضالية مهما كانت رمزيتها وبساطتها، كأن يعيدوا وجبة طعام احتجاجًا على أمر ما يبدو حتى في نظر الـــسجان بأن الأسرى محقّون بشأنه، وذلك حتى لا تعود الثقة بفكـــرة النـــضال الجماعي، وحتى لا يحتل مبدأ التضامن مكانته مجددا كما كان عليه الأمر قبل الإضراب عن الطعام.

4. منع أي مظهر ذي بعد جماعي كتقديم العزاء في حالة الوفاة.. أو اســـتقبال أسير جديد.. أو توديع أسير في حالة الإفراج، ورغم استمرار إدارة السجون في السماح للأسرى بتأدية صلاة الجمعة كجـــزء من الشعائر الدينية وكطقس جماعي، إلا أنها لا تسمح بـــأن تـــتعدى الخطبة الحلال والحرام. أما أن تتناول الخطبة شأنا عامـــا حـــتى وإن كان الموضوع معتدلاً، كأن تتناول الأوضاع الفلـــسطينية أو ذكـــر فلسطين، فهذا إبداء رأي وحرية الرأي ممنوعة.

5. إنـــــزال العقوبات الشديدة بحق أسرى ضبطت بحوزتهم صور لقـــادة فلسطينيين أو شهداء، وتصل هذه العقوبات حد الحرمان مـــن الـــزيارات وغرامات مالية، وفي غالب الأحيان تكون تلك الـــصور مأخـــوذة من صحيفة عبرية وقد تكون صورة الشهيد بحـــوزة صديقة أو قريبة أو حتى شقيقة. وجدير بالذكر أن هذه الصور لا تكون معلقة في غرف الأسرى أو معروضة للمشاهدة وإنمـــا مطوية ومخفية في ألبوم الصور الخاص بالأسير، الأمر الذي يـــؤكد بـــأن ملاحقـــتها ليست ملاحقة لإبداء الرأي أو منعًا

للتحـــريض فقط، وإنما هي ملاحقة للاعتقاد والتفكير. فملاحقة صـــورة قائد مثل صورة أبو عمار مطوية في ألبوم تستهدف ما يحـــسّ بـــه الأسير أو يعتقده بشأن ما يمثله هذا القائد من انتماء لفكرة نضالية أو شعب أو قيم وطنية ما.

6. لقـــد راكمـــت الحـــركة الوطنية الأسيرة على مدار عقود من الاعـــتقال تقالـــيد تنظيمـــية تـــستند إليها في حال التعارضات الداخلـــية، وفي قيادها للعمل الوطني في مواجهة إدارة السجون وسياساها، كما راكمت تقاليد تعتمد القيادة الجماعية وعززت مبدأ الترشيح والانتخابات داخل كل فصيل، وسعت دومًا لتعزيز الروح الديمقراطية وقد تبلورت هذه التوجهات بلوائح عامة تنظم علاقـــات الفصائل ولوائح خاصة بكل فصيل تستند إلى مبادئ التـــناوب على القيادة وتجديدها وتقديم التقارير الدورية لضمان الشفافية أمام القاعدة. ولمواجهة هذا الواقع الذي قد يفرز آليات تعـــيد ترميم ما أصاب فكرة النضال المشترك في الأسر، عمدت إدارة الـــسجون بعـــد الإضراب إلى إجراء تنقيلات وترحيلات مكـــثفة للكـــادر التنظيمي والوطني، لإرباك العملية الديمقراطية والحـــيلولة دون اغتنائها كتجربة أو تمريرها للأسرى الجدد، وقد أبقـــت على الأطر واللجان بعد أن أفرغتها من محتواها وحولتها إلى عبء.

7. عمقت إدارة السجون نظام الاتصال الفردي بالأسرى عبر تقديم الطلبات الخاصة، و لم تعد طلبات الأسرى تقدم وتنجز جماعيًا إلا نـــادرا وفي قـــضايا شكلية ليست ذات قيمة، الأمر الذي جعل الكـــثير من الحلول فردية خاصة بشخص وحالة بعينها، مما خلق تفاوتـــا بين الأسرى من حيث شروط حياهم والتعامل معهم من

قبل إدارة السجن، ومنحها أداة ضغط وسيطرة إضافية تستخدمها في التلاعب على التناقضات الوهمية التي تخلقها بين أفراد وجماعات من مناطق مختلفة. لكنها في الوقت نفسه تستخدم العقوبات الجماعية في حال المخالفات الفردية. وهدف هذا التعميم هو تحويل ضغط الأسرى وضبطهم باتجاه الحالة – الشخص المخالف. الأمر الذي يحولهم إلى أداة ترويض لرفاقهم الأسرى وإلى حاملي سلطة بدل السجان.

إن مجمل هذه الإجراءات هدفها تحويل الأسير الفلسطيني من ذات فاعلة لها شخصيتها وقناعاتها، إلى موضوع سلبي ومتلق يعتمد بالأساس على حاجات مادية يتلقاها وفقاً لإرادة السجان، وتتحول بالتدريج إلى جوهر حياته واهتمامه اليومي خصوصًا عندما يفتقد أي انشغال أو اهتمام آخر في واقع مغلق كالسجن. هذا بالإضافة إلى أن إدارة السجون تمنح الأسرى تسهيلات بل وتخلق الضرورات لدفعهم نحو اقتناء المواد الغذائية على نطاق أوسع بكثير مما يمنح للسجين الإسرائيلي الذي توفر له في الغالب شروط حياة تفوق تلك التي يتمتع بها الأسير الفلسطيني إلا في الطعام(1). وكأن حال إدارة السجون يقول للأسرى الفلسطينيين؛ كلوا واشربوا وانشغلوا بمثل هذه الاحتياجات، المهم أن لا يتحول الأسير إلى ذات يدرك واقعه ونفسه ويفكر بمصيره أو مصير رفاقه.

يحدد ميشيل فوكو، بأن الزنزانة في نظام السيطرة والمراقبة لا تحتفظ إلا بوظيفتها الأولى وهي الحبس، وتلغي وظائفها الأخرى وهي الحرمان من الضوء والإخفاء. فالضوء القوي والرؤية الدائمة

---

(1) يسمح للأسرى وبالإضافة لطعام السجن اقتناء 2½ كيلو لكل أسير خضار وفواكه شهريًا. هذا بالإضافة لنفس الكمية من الدجاج واللحوم والسمك.

يـــصفها علـــى أنها شرك[1] والضوء هنا يمثل بالنسبة لنا في السجون الإســـرائيلية الحياة المادية المعقولة نسبيًا التي تحولت إلى شرك، وهذا الشرك بالذات هو ما يجب تحليله وكشف آليات عمله. حيث تحولت البحـــبوحة المادية إلى أداة تعذيب من جهة، ومن جهة أخرى تقدمها إســـرائيل على أنها استجابة لخطاب حقوق الإنسان، لتعرض احتلالها أمام الرأي العام بمظهر الاحتلال النير.

إن الأســـرى الفلسطينيين باعتقادنا، هم الأسرى الوحيدون في تـــاريخ حـــركات التحـــرر الذين يتلقون مخصصات شهرية تغطي مـــصاريفهم داخل السجن بانتظام ودون انقطاع تقريبًا[2] ويتلقون معاشات شهرية كأي موظف في السلطة الفلسطينية[3]. فنحن -كما يبدو- الأسرى الوحيدون من بين كل أسرى حركات التحرر الوطني الذين أصبحت لنا وزارة في حكومة ليست لها دولة.

إن مـــا يـــثير الريبة من هذه الأموال المصروفة للأسرى هو أن إســـرائيل الـــتي تحرص دومًا على ملاحقة الأموال والأرصدة بحجة ملاحقـــة "الأمـــوال الداعمة للإرهاب"، لا تبدي نفس الملاحقة أو تـــبدي معارضة جدية، في حالة هذه الميزانية الضخمة المصروفة على الأسرى، الأمر الذي يدعو للتساؤل حول دور تلك الأموال والهدف الحقيقـــي مـــن تقـــديمها وتأثيرها وتداعياتها على الأسرى ودورهم النضالي.

---

(1) ميـــشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 210.

(2) يتلقـــى كل أسير تغطية لمصاريفه في السجن 500 شاقل شهريًا من السلطة الفلسطينية.

(3) تتـــراوح المعاشات التي يتلقاها الأسير من السلطة ما بين 1500 شاقل لغاية 6000 شاقل شهريًا.

إن المبالغ التي تصرف على الأسرى المتواجدين حاليًا في السجون (فهناك صرف خاص بالأسرى المحررين) يصل ما بين صرف "كانتين" ومعاش شهري إلى ما يقارب عشرة ملايين دولار شهريًا. وهذه مبالغ كبيرة في المقاييس الفلسطينية. إن الخلل ليس في الصرف لأسر وعوائل الأسرى، وأن تؤمن لهم حياة كريمة، بل وليس هناك أي خطأ في أن يوفر للأسرى بعض الإمكانات المادية، لكن عندما يصرف نصف هذا المبلغ على الأسرى مباشرة داخل السجون، فإننا بذلك نموّل احتجازهم، بل ونجعل هذا الاحتجاز مربحًا لإسرائيل. فشركاتها هي التي توفّر المواد الغذائية ومواد التنظيف للأسرى في إطار اتفاقية وقعت مع وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية. لا يوجد هناك مادة يستهلكها الأسرى إلا ويشترونها على حسابهم. فإدارة السجون توفر كميات رمزية من هذه المواد، بينما أصبح احتجاز الأسير الفلسطيني في السجون الإسرائيلية على حساب السلطة الفلسطينية، التي تتلقى لهذا الغرض ميزانيات خاصة من الاتحاد الأوروبي والدول المانحة[1].

لقد أعفيت إسرائيل من الأعباء المالية لاحتجازها واحتلالها للفلسطينيين، بل ومن نتائج سياساتها ضد الأسرى، فالسلطة الفلسطينية بالإضافة لتغطيتها الغرامات المالية المفروضة بحق الأسرى[2] فإنها تغطي احتياجات الأسرى من سكان قطاع غزة بصرف خاص في ظل منع أسرهم من زيارتهم. هذا بدل أن تُحمل

---

(1) أنظر تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين في السلطة الفلسطينية المنشور في صحيفة "القدس" عدد 14378، ص 12.

(2) غرامات تفرضها المحاكم الإسرائيلية على الأسرى، وصلت في إحدى دفعات السلطة وفق التقرير المنشور (بنفس المصدر السابق) لغاية اثنين مليون شاقل.

إســـرائيل تـــبعات هذه السياسة وأن تلاحقها في المحافل الدولية وأن تحملـــها مسؤولية هذا الخرق القانوني (الإجراءات بمنع زيارات أهالي غـــزة سبقت خطف الجندي شاليط) المتمثل في احتجازها أسرى من أراض محتلة ونقلهم إلى داخل أراضيها من وجهة نظر القانون الدولي.

إن مـــا هـــو حاصل في الواقع هو العكس تمامًا حيث تمكنت إسرائيل من احتجاز أكبر عدد ممكن من الأسرى الفلسطينيين بأقل ما يمكن من التكلفة السياسية والمالية وأن تستخدم الوفرة المادية للأسير، والمقدمة أصلاً من الاتحاد الأوروبـــي، كواجهة تعرضها لتقدم نفسها كدولـــة تمارس احتلالا حضاريًا. هذا بالإضافة إلى أن هذا الحال ميع كل إمكانية لحدوث انتفاضة أو صدام جدي بين الأسرى والسجان، لاسيما وأن الوفرة المادية والبحبوحة النسبية "تخمد" أسباب المواجهة المباشرة وتميعها.

لقـــد تحـــول الأسير الفلسطيني الذي لم يكن له من همّ سوى النـــضال وتحريـــر الوطن إلى عضو في قطاع كأي قطاع في السلطة الفلسطينية، كقطاع الموظفين مثلاً، له مصالح مالية ومطلبية، وفي مثل هـــذا المـــناخ، إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى ذات التأثير وسياســـة التفريغ الممنهجة، تتطور ديناميكيات ويتشكل مناخ نفسي وتربوي يقود الأسير إلى الانتقال بسهولة من النضال التحرري الوطني إلى النـــضال المطلبـــي، لكن نضاله في هذه الحالة لن يكون موجهًا بالـــضرورة ضـــد سلطة الاحتلال وإدارة سجونها، وإنما ضد السلطة الفلـــسطينية كـــ "مشغل" له!! إننا وبكلمات أخرى، نمول وبإرادتنا مـــشروعًا إسرائيليًا لإخراج الأسرى، نواة النضال الصلبة، من دائرة الانـــشغال بـــالهمّ الـــوطني والنضال التحرري إلى دائرة الغرق بالهمّ المطلبـــي الخاص. الأمر الذي ينسجم مع الهدف والخطة الإسرائيلية

العامـــة، لاسيما هدف الإجهاز على القيم الجامعة لهذا القطاع والتي تمثل أساس مقولة الشعب.

كمـــا أن الواقـــع المـــادي الذي يعيشه الأسرى يخلق حالة من التـــشوّه الاجتماعـــي والنفـــسي للأسير. حيث تعيش قطاعات من الأســـرى واقعًا ماديًا أفضل بكثير مما تعيشه أسر كثيرة في الأراضي المحتلة، وعلى كل حال فإن الأسرى يعيشون مستوى من الحياة المادية تفوق قطعًا ما يعيشه الأهل في قطاع غزة في ظل الحصار. الأمر الذي يخلـــق توترًا نفسيًا جراء التناقض بين ما يعيشه الأسير من واقع، وبين ما يدركه حول واقع شعبه وما كونه من وعي لذاته بشأن دوره تجاه هـــذا الشعب الذي يناضل من أجل تحرره. ويصبح هذا التشوّه أكثر عمقًـــا وشمولاً عندما يتفاعل في ظل مناخات تسود بها ثقافة إنسانية تـــتحدث عـــن نسبية الحقائق القيمية والأخلاقية. ويرتبك الإنسان العـــادي والمتوســـط منهم، فلا يعود مفهومًا وواضحًا لديه أين يبدأ السجن وأين ينتهي وأين الحرية، هل هي في الخارج حيث الكنتونات والمعازل.. أم هنا داخل المعتقلات الإسرائيلية.

وعـــندما ترافق هذا الواقع خطة وسياسة موجهة لتفريغ وفردنة الأسرى، وتحطيم كل ما من شأنه أن يحولهم إلى جماعة، عبر التصدي للتفكير أو مجرد الاعتقاد بفكرة العمل والنضال.. أو الهوية المشتركة من خلال إنـــزال العقوبات الصارمة جدًا بحق الأسرى. فإن إمكانية اســـتثمار هذه البحبوحة المادية لرفع مستوى الأداء الوطني والارتقاء بالوعي والانتماء تصبح إمكانية ضئيلة وصعبة. فتلك البحبوحة لم يتم توفيرها،كما وضحنا، لغاية بريئة أو لوجه الله.

إن الخـــشية من فقدان الوفرة في ظل الحرمان من الحياة والحرية حولتها، أي الوفرة، إلى جهاز داعم للسلطة وصانع لها تلقائيًا، بمعزل

عـــن شخوص ممارسيها من شرطة السجون. حيث حولت الأسرى أنفـــسهم لحاملـــي الـــسلطة التي يمارسونها على أنفسهم لئلا يفقدوا وفرهم المادية. بل ومع مرور الوقت يتحول الأمر إلى عجز مكتسب لدى الأسرى حتى في ظل غياب التهديد الفعلي بمصادرة مكتسباتهم الماديـــة. وفي واقع مغلق كالسجون سرعان ما يعمم هذا العجز على الأســـرى حديثـــي التجربة ليغدو عجزًا متوارثًا، الأمر الذي يضمن استمرارية السلطة عمليًا حتى في ظل غيابها فعليًا.

لقـــد اكتفت إدارة السجون بإضعاف البنى التنظيمية للأسرى وأفـــرغتها من محتواها عبر استخدامها الوفرة وشروط الحياة المعقولة الـــتي حولـــتها لأداة ضبط داخلي ذاتي لهم. فهي وإن أتاحت شكلاً معيـــنًا من الحياة المنظمة إلا أن هذا "الكرم" الإسرائيلي يبدو شركًا. لأنهـــا الـــشعرة التي تفصل بين حياة النظام والانضباط وبين الخنوع والامتثال. وهذا الشرك شأنه شأن أي "ضوء" – وفرة أخرى تقدمها ما دام توفيرها يوفر لها "إخفاءً" أكثر مما يوفره أي "ظل" – حرمان، خـــصوصًا وأن الإخفاء في الظل سيكون من السهل التحريض عليه والعمل ضده أمام لجان حقوق الإنسان والرأي العام.

إن حالـــة العجز التي يعيشها الأسرى في قدرتهم على تشخيص واقعهـــم تجلت بصورة فجة في السنوات الأخيرة وفي الحالات القليلة والموسمـــية الـــنادرة التي أقدموا فيها على التحرك والنضال الجماعي. حيث لجأوا لذات الوسائل ولذات الحلول التي لجأوا إليها في الماضي مـــستلهمين وســـائلهم من قراءات لواقع متخيل لم يعد قائمًا، واقع اســـتهداف الجـــسد بالهراوة والتعذيب المباشر. إن الشعور بالمعاناة حقيقـــي، لكن تشخيص ما يراه الأسرى في الواقع كمصدر للمعاناة لـــيس حقيقـــيًا، فهم كمن اعتاد تشخيص الواقع "مسامير"، فيرى

الحلـــول أمامه بالضرورة "شواكيش".. وكلما كانت معاناقم أشد كلما كانت الرغبة في تفسيرها أقوى، ويقودهم هذا الإلحاح النفسي لتفـــسير مـــصدر عذاهم، إلى التهويل والتضخيم، وسرعان ما تتبين الصورة ويصطدمون بحقائق الواقع مما يزيد من عذاهم ووحدقم.

لم يعـــد الأسير - الجسد هو المستهدف، ولا تعذيبه بالحرمان المـــادي والتجويع وإنما الروح والعقل هما المستهدفان، والوفرة المادية هـــي وســـيلة مـــن وسائل التعذيب الحديث. وبالتالي فقد بات من الـــضروري إعـــادة تعـــريف التعذيب والقهر والاضطهاد وكشف تفاصيله الحداثوية المركبة. إن الأسير يسحق ويعذب بين شكل الزمن الثابت في علب المكان داخل السجن، وبين محتوى الزمن الذي تحرر من أعباء المكان وأصبح في زمن ما بعد الحداثة بسرعة الإلكترون.

فالمتغيرات في واقع المكان والحضارة والناس، التي كانت تحدث خلال عام من الأسر قبل عشرين عامًا، هي أقل بكثير قياسا بما يتغير خلال عام في عصرنا الحالي. وما يفقده الأسير من صلة بواقعه خارج الأســـر خـــلال أشهر قليلة أصبح كارثيًا يجعله فاقد الصلة بالحضارة والـــناس وقيمهم وعلاقاقم الاجتماعية.. بحيث يتحول خلال أعوام قلـــيلة في السجن إلى متخلف قياسًا بالواقع خارج السجن. إن هذا الفـــارق يحـــول، وفي زمن قياسي، الأسير الفلسطيني إلى فاقد صلة بالواقع وهو ما يستغله الاحتلال بكل أجهزته بما فيها إدارة السجون لتكريـــسه وتعمـــيقه من أجل فصله كليًا عن أي مشروع وطني أو تفكير جماعي ويدفع به للاغتراب كليًا، فيصبح كافرًا بالنضال أو في أحسن الأحوال يحوله إلى عبء على شعبه وقضيته الوطنية.

السيطرة الحديثة
تجليات قيمية خطيرة
في حياة الأسرى الفلسطينيين

إن جوهـــر الحداثـــة هو قدرة الإنسان على فصل الزمان عن المكـــان، كمـــا أن تاريخ الحداثة بدأ مع تطوير الإنسان تكنولوجيا مكنته من السيطرة بشكل مطرد كلما تمكن من إحداث هذا الفصل. وعـــندما أصبحت سرعة الانتقال في المحيط من محيط مكاني إلى آخر بـــسرعة الإلكتـــرون بـــات للسيطرة معنى وشكل آخر عما نعرفه. فللسيطرة على الناس كان في الماضي لابد من السيطرة على مكانهم، فـــيما الحداثـــة التي فصلت الزمان عن المكان جعلت السيطرة ممكنة بالسيطرة فقط على زمانهم[1]. إن لهذا الشكل من السيطرة تداعيات كـــثيرة علـــى حياة الأسرى وتقديرهم وفهمهم لأنفسهم. كما له تـــأثيرات علـــى سلوك السجان وإدراكه لذاته ودوره في إطار عمله ضمن جهاز بيروقراطي كإدارة السجون.

لم تعد السيطرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي سيطرة مباشرة عـــبر السجانين الذين كانوا يتواجدون ماديًا وبشكل مباشر في باحة الـــسجن، ويقومون بفتح الأبواب وإغلاقها. و لم يعد هناك، كما في

(1) زيجمـــونت بـــويمن، الحداثـــة الـــسائلة (القدس: الجامعة العبرية، 2007)، ص 101-106.

الماضـــي، احتكاك يومي ومكثف بين السجين والسجان إلا استثناء للتأكـــيد على قاعدة غيابه منظورًا وحضور ظله عبر آليات وتقنيات حديـــثة. لقـــد اســـتبدل البرج المركزي أو ظله في نظام "مشتمل" (بنـــتهام) بالكـــاميرات المـــتواجدة في كل زاوية من زوايا السجن، واســـتبدلت أقفـــال الأبواب التي كانت تستدعي حضور السجان وتـــواجده المباشر لفتحها يدويًا بنظام فتح وإغلاق إلكتروني، حيث يكفي اليوم وجود حارس واحد في غرفة المراقبة، للسيطرة على قسم مؤلف من مائة وعشرين أسيرًا (120). لقد أظهر هذا النظام الأسرى وكـــأنهم يديرون حياتهم وشؤونهم الداخلية بأنفسهم وباستقلالية، أو هذا ما يمكن أن يعتقده المراقب من الخارج. بل إن هذا الوهم ينطلي على الأسرى أنفسهم، حيث يغلقون أبواب الزنازين بأيديهم بعد أن يعطي السجان في غرفة المراقبة والسيطرة الإجازة الإلكترونية لفتحه.

إن هـــذا الحـــال لم ينقل السيطرة من السجان إلى الأسرى و لم يخففها، وإن كان قد جعلها تبدو أكثر قبولاً. بل العكس تمامًا، حيث حول السيطرة من سيطرة مرئية مصدرها واضح وقابل "للخداع" أو "للتفاوض" و"الأنسنة" إلى سيطرة آلية شديدة الضبط وكلية المراقبة، والعنصر البشري فيها، أي السجان، خارج مجال التأثر باستراتيجيات الإقـــناع فهو أيضًا واقع تحت وطأة كاميرا المراقبة التي ألغت تلقائيته ومهاراته الاجتماعية وحولتها إلى آلية وأوتوماتيكية. وسهلت عملية الأنسنة تجاه الأسير. فهذه المسافة التي صنعتها تكنولوجيا المراقبة بين السجين والسجان ولدت لدى الأخير قسوة أكثر فهو لم يعد يتعامل مع ذات وإنما مع موضوع يراه على الشاشة. الأمر الذي حوّل أيضًا مهارات الأسرى كأفراد وجعل ذكاءهم الاجتماعي شيئا لا ضرورة لـــه وبدون قيمة عملية. فالعلاقة بين الأسير والسجان أصبحت تدار

في ســياق آخــر جديد، لا يتيح له استخدام أي وسيلة من الوسائل القديمة أو التأثير عبرها.

لقد أتاحت تكنولوجيا المراقبة والسيطرة الإلكترونية في السجون الإســرائيلية تفــرغ أعداد هائلة من القوى البشرية التي تم توجيهها لسجون جديدة افتتحت لاستيعاب الآلاف من الأسرى الجدد. وقد أتاحت سهولة استخدام وسائل السيطرة الحديثة تجنيد سجانين ذوي إعاقــات جسدية وبنية ضعيفة لم تكن لتؤهلهم في الماضي للتجنيد. واســتيعاب ســجانات من الجنس "اللطيف" انسجاما مع الخطاب الليــبرالي الإسرائيلي حول مساواة الجنسين، فأصبحت المرأة تشارك الرجل الإسرائيلي في قمع الفلسطيني أو في إعادة "صياغته" و"ترويضه".

إن جملــة التناقــضات التي يخلقها هذا الواقع في السجون، إلى جانب القدرة على السيطرة الكاملة والشاملة والكلية على أكبر عدد ممكــن مــن الأسرى وفي أقصر مدة زمنية وبالتزامن، جعل إمكانية تطبيق خطة صهر الوعي لهؤلاء المناضلين الفلسطينيين إمكانية عملية. فالتــناقض بين غياب السجان تجسيدًا ووجوده فعليًا كمسيطر على حــياة الأســير، خلق لديه حالة من التنافر الذهني بين ما يدركه في الحقــيقة ويحــسّ به من قمع وسيطرة على حياته، وبين واقعه الذي يوهمه باستقلاله النسبــي في إدارة حياته.

إن الــسجن الحديث بصورة عامة ليس سيطرة وحجزًا للجسد فقــط، وإنما هو سيطرة على زمن الأسير. فلم يعد زمن الأسير ملكه ولا يمكنه تنظيم ساعات النهار وفقًا لبرنامج يحدده لذاته، إنه لا يمضي وقته داخل الزنــزانة حرًا بزمنه، بعيدًا عن تدخل وسيطرة السجان، بــل إن زمــنه خاضع للسجان الذي يقسم وحداته بحيث لا يمكنه التــصرف بــه أو برمجته وفقًا لرغباته وحاجاته. فبالإضافة لخروجه

للـــباحة الشمسية في ساعات محددة يقررها السجان، فإن الأسير في الـــسجون الإسرائيلية مجبر يوميًا على مغادرة زنـــزانته ثلاث مرات حـــتى يـــتم فحصها أمنيًا، وعليه أن لا يستخدم الحمام سبع مرات مخـــتلفة في اليوم، لمدة ساعة كل مرة؛ ثلاث مرات في أوقات إجراء الفحص الأمني المذكور، وأربع أخر أثناء إحصاء الأسرى للتأكد من عددهم؛ هكذا بحيث لا يمكنه أن يبدأ يومه أو يخططه.

إن التـــناقض بـــين كون الأسير فاقد للحرية ويُغلق عليه باب الزنـــزانة، وبين كونه يفتح بيديه الباب ويغلقه على نفسه وفقًا لهذا الواقع الجديد في السجون، يدفعه لحالة من التوتر والتنافر الذهني جراء الـــرغبة في الحفاظ على "مكتسب" فتح الباب والإحساس بالسيطرة مـــن جهة، وبين كونها سيطرة وهمية تدخله لشرك الترويض النفسي والمعـــنوي من جهة أخرى. إنها حالة أشبه بمنح الأسرى الـــ "فرصة" والقـــيود ليقـــيدوا أنفسهم بأنفسهم. كما أن الأسير الفلسطيني يعي ذاتـــه، ويكـــوّن حـــول نفـــسه تصورًا باعتباره البطل الذي يقارع الاحتلال ويشكل قلقًا لأجهزته الأمنية؛ فإن نفس هذا الأسير، يعيش تناقضًا شديدًا بين هذا التصور الذاتي لنفسه وبين كون سجانه الذي يـــسيطر على حياته فتاة لا يتجاوز عمرها العشرين عامًا، وتتحكم بقـــسم مؤلف من 120 أسيرا. إن هذا التناقض يزداد حدة ويصبح ذا تـــأثير نفسي جدي على الأسرى؛ أسرى ينتمون لمجتمع غالبيته تعتبر ســـيطرة المرأة على الرجل مهانة وانتقاصا من رجولته، مما يؤثر سلبًا على الأسرى في تقديرهم الذاتي لأنفسهم بصورة عامة وفي تقديرهم الذاتي لقدرتهم على تغيير الواقع بشكل خاص.

لا ينتهي التناقض في حياة الأسير في ظل آليات السيطرة الحديثة عند بوابات السجن وأسواره. فصورة واقع السجن كما هي مصورة

في الأدب والشعر والإعلام، لاسيما الإعلام العربي، المأخوذة عن مرحلة مختلفة حضاريًا لا تشبه الصورة كما هي في واقع السجون اليوم، ورغم أن هذا الواقع أشد وأقسى برأينا، إلا أنه لا يوجد أي تطابق بين السجان الوحش في الأدبيات، وبين سجانة فتاة في العشرين من عمرها. لقد تغيرت صورة السجان وأصبح شكلاً وهندامًا أقرب للموظف في بريد أو بنك، الأمر الذي عطل حتى القدرة أو الإمكانية لاستخدام الأدب والشعر بمفرداته ولغته وصوره القديمة لتصوير المعاناة والعذاب دون أن يكون مجافيًا للحقيقة، ودون أن يكون مضخمًا للصورة.

لقد أصبح هناك ضرورة لأدوات أكثر قدرة على تفسير وشرح التعذيب الحديث والمركب. وربما أدوات مستعارة من علم الاجتماع والفلسفة. إن مجمل هذه التناقضات التي يعيشها الأسرى الفلسطينيون مضافًا لها الوفرة المادية كأداة تعذيب، كما أوضحناها، والتناقضات السياسية بكل ما حملت منذ أوسلو، وبالذات منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، تجعلهم في أحسن الأحوال مفتوحين على تفسيرات ومفاهيم جديدة تمنحهم يقينًا بشأن مصدر معاناتهم الحقيقي. لكنهم في ظل غياب التفسير العلمي الملتزم والمنحاز للقضية الوطنية، سيكونون عرضة للتأويلات الإسرائيلية التي تستهدف زعزعة قيمهم الجامعة وتسهل عملية صهر الوعي. والسجان يدرك هذه التناقضات تمامًا ويستغلها شرّ استغلال.

إنه لمن المؤسف حقًا بأن لجان حقوق الإنسان وجمعيات الدفاع عن الأسرى بصورة عامة والفلسطينية منها بصورة خاصة، ما زالت لا تقدم أي تفسير علمي جاد لهذه الممارسات الإسرائيلية التي تقرأها كإجراءات وأحداث منفصلة لا يضبطها ضابط قانوني

أو منطق سياسي. وتتواطأ في تعاملها مع الواقع كما هو، وتنساق في معالجاتها جراء هذه القراءة المتقطعة مع ما هو قائم من آليات وأدوات. ففي أحسن الأحوال تنشر التقارير بشأن هذه الممارسات دون أن تقدم تفسيرًا لها. ولا يوجد هناك أي بارقة أمل في التفكير خارج العلبة والقوالب القائمة. الأمر الذي لم يساعد الأسرى على الخروج عما طورته هذه التناقضات في أوساطهم من آليات دفاع نفسي للهروب من حالة التنافر الشديد ما بين الواقع والوعي الذي شكلوه بشأن هذا الواقع، وذلك لخلق توازن موهوم يقود لإنكاره. ومن هذه الآليات؛ الأمراض، الكذب، التهويل، تضخيم الذات أو الواقع. ويتبدى ذلك في التقارير والمعلومات المقدمة للجان حقوق الإنسان وفي التهويل الإعلامي مما يشوه صورة هؤلاء المناضلين، ويحدّ من قدرتهم على مواجهة واقعهم، ويعطل إمكانية النهوض بقضاياهم من قبل اللجان الحقوقية والإنسانية. لقد بدأت تجليات هذه السياسة الإسرائيلية في السجون وآثارها تظهر في حياة الأسرى ونظامهم وعلاقاتهم الداخلية في العامين الأخيرين على نحو واضح وخطير. والخطورة بالدرجة الأولى تتمثل في تنكر غالبية الأسرى لهذا التشخيص آنف الذكر، وذلك لأسباب نفسية ومعنوية حيث يفضلون وتحت وطأة الهمّ الخاص، وبدواعي عملية مواصلة الحياة ألا يضطروا للوقوف أمام استحقاقاته.

إن تنكر الأسرى للواقع وتفضيلهم التواطؤ مع سهولة الحياة القائمة هو بحد ذاته نتيجة من نتائج سياسة الهندسة البشرية التي يتعرضون لها في إطار خطة صهر الوعي، لكن خطورة ما سنفصله هنا من محتوى قيمي جديد في حياة الأسرى، هو أننا نتحدث عن

طليعة الشعب الفلسطيني ورأس حربته المقاومة. وعندما تستهدف القيم الجامعة لهذا القطاع من الشعب الفلسطيني، بترويضه واستدخال قيم ما قبل وطنية على قاموسه ومنطق تفكيره، إنما تستهدف مقولة الشعب التي يشكل الأسرى بنضالهم طليعة حماتها مما يعني بأنه سيكون لهذه السياسة الإسرائيلية الآثار المدمرة على مجمل نضال الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

لقد تعاطت إدارة السجون مع اللجان الوطنية، واللجان القيادية المنتخبة أو ممثلي الأقسام كما سبق وذكرنا، لكنها حولت هذه الأطر إلى أطر ما قبل وطنية بمحتواها. حيث أصبح تدخلها تفصيليًا عبر إجراء تنقيلات ممنهجة بين السجون. فمثلاً وبهدف تعزيز المرشح "س" من منطقة جنين، قامت بنقل أسرى جنين إلى قسمه لضمان انتخابه حيث يمثل القسم الواحد وحدة انتخابية واحدة، بحيث أصبح أعضاء الفصيل المعين في قسم كذا ينتمون جغرافيًا بغالبيتهم لجنين. مما حول مفتاح العلاقات الداخلية لكل فصيل بأن لا تحكمه اللوائح الداخلية وإنما الانتماءات الأولية كالبلديات ورابطة الدم والجغرافيا، بل أصبحت العلاقات بين الفصائل لا تخضع للخلافات السياسية والفوارق الأيديولوجية، وإنما تجد اليوم أفرادا من حماس وفتح من مدينة نابلس مثلاً يقفون في وجه شباب من فتح وحماس من جنين[1]. فالمفتاح الناظم لمجمل العلاقات داخل السجن هو مفتاح الجغرافيا والبلديات. لدرجة أن الفصائل لم تعد هي الجهة التي توفر الأمن

(1) حتى النضال خارج الأسوار انطبع بهذا الطابع الجغرافي، لاحظوا كيف تشكلت لجان أسرى لكل منطقة أو مدينة ترفع صور أسراها فقط أثناء الاعتصامات، ولا تتحدث إلا بما يخصهم، دون أدنى تنسيق بين جميع هذه اللجان.

والحياة الكريمة وإنما أبناء البلد. إذ أصبح لكل منطقة أو مدينة مرجع (مختار) يبسط الفصيل من خلاله نفوذه على أفراد المنطقة المعينة.

إن هـــذه القـــيم ولغايـــة أواسط التسعينيات لم تكن قائمة في السجون، حيث اعتبرت في الماضي من القيم المعيبة الواجب محاربتها، والتي لا مكان لها بين الوطنيين لدرجة أن من كان يحاول الترويج لها يحاصر وينبذ اجتماعيًا؛ لكن، وبعدما استقوى أصحاب وحاملو هذه القيم بالسلطة، أصبحت هي القيم السائدة وقيم المرحلة، ومن يحاول الـــتفكير والعمل خارجها يحارب ويقصى كمتمرد على "السلطة". باســـتخدام السلطة الشرعية الوحيدة، وهي سلطة الفصيل المؤسسة على مفتاح الجغرافيا والبلديات.

إن هـــذه السلطة تستمد قوهّا من جهة من إدارة السجون عبر التنقـــيلات الـــتي تجريها للأسرى بين السجون بما ينسجم ومصلحة أصـــحاب هـــذه السلطة ويعززها. إن كان بتجميع المقربين منها أو إبعـــاد الخـــصوم عنها. بل إن بعض ممثلي الأقسام تحولوا إلى "كابو" فعـــلاً؛ وتستمدها، من جهة أخرى، من السلطة الفلسطينية التي تمنح ممثلـــي هذه القيم من الأسرى قوة حيث يشكلون عنق الزجاجة التي عـــبرها يصل الدعم المالي وتحل الإشكالات الاجتماعية لأسرة الأسير أو يـــتابع أمـــر راتـــبه الشهري. وهكذا، وبهذا المعنى تعزز السلطة الفلـــسطينية مـــن حـــيث تدري أو لا تدري مشروع تفكيك القيم الجامعة للأسرى.

لقد حافظت إدارة السجون أيضًا على ما كان قائمًا من تقسيم ســـكني لغـــرف خاصة بكل فصيل داخل القسم الواحد من أقسام الـــسجن. لكـــن على المستوى الداخلي ففي أغلب السجون يوزع أعـــضاء الفصيل الواحد على الغرف وفقًا للانتماءات الجغرافية، أو

وفق مخيم مدينة، الأمر الذي يخالف تمامًا ما كان قائمًا في الماضي في أوســـاط الأسرى. لقد حاربت الفصائل الوطنية في الأعوام السابقة لأوسلو تحديدًا مثل هذه المظاهر ووصل الأمر منع الأشقاء من السكن في وحـــدة – غرفة واحدة. إدراكًا منها لأهمية تعزيز الروابط الوطنية والعلاقـــات التنظيمية المؤسسة على قواعد سياسية طوعية بعيدًا عن رابطة الدم أو البلديات. وقد واجهت الفصائل في الماضي إشكاليات جديـــة جراء موقفها المبدئي هذا الذي كان يتسم بالتطرف أحيانًا. لكنها اعتبرت الرضوخ لهذه الروابط خطًا أحمر يعرض الفصيل وقيمه الوطنية للاندثار. لقد كان التنويع الجغرافي والتعددية عمومًا مبدأ، أما الـــبلديات والشلليات فكانت سلوكا محرما. وقد أدرج هذا التحريم في اللوائح الداخلية لكل فصيل.

لكنـــنا الـــيوم وبالنظر لهذا الحال البائس الذي وصفناه، نجد أن الـــتوزيع المالي القادم من السلطة الفلسطينية يتناغم كليًا مع الجغرافيا كمفـــتاح، وتـــشكل هـــذه الجغـــرافيا أساسا للتكافل الاجتماعي والعلاقـــات الماديـــة المتـــبادلة بين الأسرى، بل حتى طابور الرياضة الـــصباحية التاريخي أصبح مقسما، وتجد كل منطقة تمارس رياضتها وهرولتها، رغم ضيق المكان، بمعزل عن المناطق الأخرى.

نعـــم، نحـــن ندرك بأن هذه التفاصيل قد لا تعني شيئا بالنسبة للـــناس خـــارج الأســـوار، لكن من لا يدرك أهمية هذه التفاصيل وتداعـــياتها النفـــسية والتـــربوية على الفرد في حياة مؤسسة مغلقة كالسجون، والتي تمارس على نحو يومي ومكثف لسنوات طويلة على شـــباب غالبيـــتهم في العـــشرينات من عمرهم، لا يمكنه أن يفهم المشروع الإسرائيلي في إعادة صياغة وعي هؤلاء المناضلين وترويضهم في أدق التفاصيل. إن السجون الإسرائيلية اليوم هي بمثابة مؤسسات

ضخمة لسحق جيل فلسطيني بكامله. بل هي أضخم مؤسسة عرفها التاريخ لإعادة صهر الوعي لجيل من المناضلين.

لا يعني هذا الحال كما نصوره هنا بأننا أمام قبول واسترخاء من قبل الأسرى لكننا أيضًا لسنا أمام مواجهة ورفض، وذلك لعدم إدراك الحالة وتشخيصها. بل وحتى في أوساط الذين يرغبون بالتغيير هناك تخبط وشعور عام بالمرارة من عدم قدرتهم على تفسير حالة التردي القيمي والمعنوي رغم معقولية الواقع المادي. وهناك ضغط نفسي وعصبي لدى قطاعات واسعة من الأسرى الجدد ممن يعيشون تنافرًا بين ما كانوا يحملونه من تصور مثالي أو على الأقل إيجابي عن الأسرى والنضال داخل الأسر، وبين ما يواجهونه في الواقع من حقيقة تتناقض وهذه الصورة. الأمر الذي يقودهم لتفريغ هذا الضغط باستخدام العنف تجاه الآخر. والآخر في الواقع الجديد للسجون ليس السجان غير المتواجد ماديًا ومباشرة أمامهم، وإنما الآخر المجسد في ابن المنطقة الجغرافية الأخرى.. مدينة.. أو مخيما. وبعد أن فقدت الآليات والضوابط الفصائلية قيمتها في حسم الخلافات، أصبح استخدام العنف والضرب بأدوات حادة ظاهرة طالت سجونا عديدةً. فبعد أن كان محرمًا في حياة الأسرى لسنوات طويلة، ويؤدي بمستخدميه والملوحين به إلى الفصل والطرد من صفوف الفصيل المعني، أصبح العنف أداة لحسم للخلافات و"ناظما" للعلاقات الداخلية.

إن العنف الذي أصبح أداة حسم وناظما للعلاقات أسهم في إعادة إنتاج قيم الانتماءات الأولية من جديد وعزز البلديات والانتماءات الجغرافية. وأصبح الأسرى بمن فيهم أولئك الذين يريدون تغيير هذا الحال، أسرى هذه الدائرة التي تغذي نفسها. بعد

أن أصبحت البلديات هي الجهة الوحيدة القادرة على توفير الأمن والحماية في ظل هذا الوضع، وتقدم للأسير يقينًا في شكل حماية وصار تفسيرها وقيمها هما الوحيدان اللذان يوجدان في متناول يد الأسير وعقله.

إن التناقض والضغط النفسي الذي يعيشه الأسير لا يقودانه دومًا وبالضرورة إلى اللجوء للعنف كوسيلة تنفيس، فهناك قطاعات من الأسرى لجأت إلى العزوف السياسي والانكباب على اهتمامات بعيدة عما قد يؤجج التناقضات والتوترات النفسية داخلها. فقد لوحظ تزايد نسبة الأسرى المهتمين على نحو متطرف بلياقتهم الجسدية فيقضون وقتهم ويكرسون جلّ اهتمامهم لممارسة الرياضة، وفي المقابل هناك فئة مهتمة بمتابعة برامج التلفاز وهي برامج في أحسن الأحوال بعيدة كل البعد عن السياسة والهمّ الوطني، وفي المجمل لم يعد الأسير الفلسطيني ذاك الأسير القارئ والمنتج أدبًا داخل السجون كما كان في الماضي. ولم تعد الجلسات والحلقات الدراسية والنقاشات الفكرية والأيديولوجية هي سمة هذه الطليعة، بل إن هذه الطليعة في غالبيتها الساحقة لم تعد تقرأ وتبحث عن إجابات للأسئلة والإشكالات الوطنية التي تجابه شعبنا، ولا يوجد إلا قلة قليلة ما زالت تحاول النفخ على الجمرات. صحيح أن هناك أعدادا متزايدة من الملتحقين بالدراسة الجامعية (الجامعة المفتوحة في إسرائيل)، إلا أن الدافع والاهتمام يندرج في الغالب في إطار الاهتمام بقيم الذات ومستقبلها بعد التحرر ولا ينطلق هذا التوجه من قيم المجموع والهمّ الوطني. إنه شكل من أشكال الهروب من الواقع، وإن كان هروبًا محبذًا قياساً بالأشكال الأخرى. لكن المعرفة والدراسة الأكاديمية المكتسبة قلما يوظفها هؤلاء الأسرى في خدمة المجموع، خصوصًا

عـــندما يرافقها استنكاف وابتعاد عن قضايا الفصيل وهموم الحركة الأسيرة.

وكجـــزء من الاستفراد بعقل ووعي الأسرى، ولمنع أي إمكانية لـــتدفق المعلومات التي من شأنها أن تشوش عملية صهر الوعي، فقد حصرت إدارة السجون في الأعوام الأخيرة طبيعة الكتب التي يسمح للأســـير بإدخالهـــا عـــبر الأهـــل في كتب الدين والعبادة أو بعض الـــروايات، أمـــا الأبحاث العلمية والدراسات السياسية والاجتماعية فيمنع إدخالها للسجن بحجة أنها "مواد تحريضية". وعلى كل حال فإن الكـــتب الـــتي تقرأ بكثافة في الآونة الأخيرة هي كتب قراءة الطالع وتفـــسير الأحلام أو كتب اختبار المعلومات (بنك المعلومات). الأمر الـــذي إن دلّ على شيء فهو يدلّ على حجم التشوّه الذي كان من نـــصيب ثقافـــة الحـــركة الأسيرة. هذه الطليعة الفلسطينية التي من المفروض أن تكون أكثر الفئات تسييسًا ووعيًا.

وقـــد اســـتخدمت إدارة السجون للتشويش على وعي وثقافة الأســـرى، منع إدخال الصحف العربية بما فيها الصحف الصادرة في الـــداخل 48، وخصوصًا الصحف الحزبية والسياسية كـ"فصل المقال" و"الاتحاد" و"صوت الحق" باستثناء صحيفة القدس التي تصل الأسرى بعـــد صـــدورها بأسابيع. وفي المقابل يتاح للأسرى قراءة الصحف العـــبرية التي تصل يوميًا. أما محطات الراديو فيسمح بالتقاط المحطات الإســـرائيلية فقـــط، كمـــا حددت أيضاً الفضائيات العربية الممكن الـــتقاطها، بعد شطب قناة "الجزيرة"، وأبقي على المحطات التي تعتبر ملتزمة بخط "الاعتدال العربي".

لم تكـــتف إدارة الـــسجون بمثل هذا الحصار الثقافي لمنع ما قد يتـــسلل من خارج الأسوار، وإنما حرصت أن لا تتسرب ولو أجزاء

مـــن الصورة إلى الأسرى من القسم المجاور لهم داخل نفس السجن، لئلا يتمكنوا من جمعها في إطار مشهد واحد يقودهم إلى فهم وإدراك الصورة في شموليتها وإدراك الظرف والمرحلة التي يعيشونها. فالأقسام معـــزولة عـــن بعضها البعض وتمثل سجنًا مستقلاً وإدارة السجون تحرص على إبقاء هذا الفصل فصلاً تامًا.

إن توزيع الأسرى الفلسطينيين على السجون وفق تقسيمات مناطق كبرى.. جنوب.. وسط.. شمال وتوزيعهم في كل سجن، كما سبق وذكرنا، على الأقسام وفق تقسيمات صغرى؛ مدينة.. قـــرية.. مخـــيم، وإحكـــام الفصل بقدر الإمكان بين المناطق عن بعـــضها، وتعزيـــز فصل الأقسام داخل السجن الواحد.. إن هذا العـــزل الممـــنهج يفيد في تقليص انتقال المعلومات والخبرات بين الأســـرى، لكـــنه وبشكل أساسي يجعل من ضباط الاستخبارات الجهـــة الوحيدة المزودة بالأخبار والقناة التي يستقي منها الأسرى معلـــوماتهم. الأمر الذي يمنح هؤلاء الضباط أداة سيطرة تتمثل في بـــث الـــشائعات وتأجيج التناقضات وتغذية الخلافات بين أقسام السجن، ودائمًا على أساس مناطقي وجغرافي، مخيم.. مدينة مثلاً، إن كـــان بـــين أسرى نابلس ومخيم بلاطة أو أسرى جنين ومخيم جنين. دافعين بهذا لتعزيز وتغذية الانتماءات وفقًا لهذه الصيغ بحيث يستبدل الولاء للوطن بالولاء للمنطقة حتى تحل الجغرافيا كانتماء محل الهوية الوطنية الجامعة. إن الفصل على نحو محكم بين الأقسام، مـــضافا إلـــيه الجـــوع الطبيعي والتعطش الدائم للمعلومات لدى الأسرى الذين يسعون دومًا في حالة العزلة هذه إلى تحديد مكانهم وزمـــانهم والظرف المحيط بهم؛ يحول قوة السجان إلى قوة مضاعفة يستخدمها في تشكيل الوعي لدى الأسرى.

لقــد أضاف الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في قطــاع غــزة عناصر تعقيد جديدة وتشابكات جعلت مهمة إعادة صــياغة الوعــي في السجون، بل وخارجها، مهمة ممكنة ومشروعًا قــابلا للتطبيق. لقد وفر هذا الحدث فرصة كبيرة ومادة تحريض دسمة لضباط الاستخبارات في السجون لدسّ الأخبار والمعلومات المؤججة للــصراعات والمفككــة لأي مفهوم وطني أو قيمة من القيم الجامعة للأسرى بصفتهم مناضلين.

إن أبــرز تجلــيات هــذا الحدث في حياة الأسرى هو حالات الاعــتداء المادي والمعنوي المتبادلة بين أسرى فريقي الخلاف في غزة والــتي بقيت لحسن الحظ حالات محدودة، وبعضها مفتعل ومقصود من قبل ضباط الاستخبارات. إلا أنها كانت أحداثا، رغم محدوديتها، كافــية لتــضخيمها وتضخيم البعد الأمني فتم استغلالها لتطبيق قرار الفــصل بين أسرى القوى الإسلامية وأسرى حركة فتح في سجون المــنطقة الجنوبية تحديدًا الأمر الذي نظَّرت له وتناغمت معه قلة من النفسيات المهزوزة. وفي المقابل ومن "ثمار" هذه السياسة الإسرائيلية، بل وأحد أبرز تجلياتها التي بينت حجم السيطرة على السجون وحجم "الانــضباط الــذاتي" للأسرى الذي لم نره أثناء الخلافات الداخلية وأحــداث الحسم العسكري في غزة، هو الصمت الذي رافق الحرب علــى غــزة؛ الصمت المطبق والشامل لكل السجون. حيث جلس الأســرى أثناء هذه الحرب أمام شاشات التلفاز يراقبون الفضائيات العــربية الــتي أغــرقت بالدم (في هذه الأثناء كان التقاط الجزيرة مــسموحًا بــه) وتصرفوا كأقل من أي مواطن عربــي أو متضامن أجنبـــي مــع الشعب الفلسطيني، فلم يحرك الأسرى ساكنًا، ولم يقدموا على أي شكل احتجاجي أو تضامني يمكن ذكره. بل تجرأت

إدارة السجون وطلبت بوقاحة أن لا تذكر الأحداث في خطب الجمعة لئلا يؤدي الأمر إلى "تحريض" الأسرى.

إن هذا الصمت صدر عن الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة التي كانت على الدوام، وعلى مدار تاريخها، تُقدم على خطوات احتجاجية وتضامنية مع أي نضال وحركة تحرر في العالم. لقد كان الأسرى يبدعون في الماضي أشكال احتجاجهم لمجرد أن هناك مناضلين أكراد مضربون عن الطعام في السجون التركية، أو تضامنًا مع منديلا وأعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي في سجون جنوب أفريقيا العنصرية. لكنهم وقفوا عاجزين عن إصدار موقف أو اتخاذ خطوة احتجاجية أو رمزية واحدة على مدار أيام الحرب على غزة.

إن حالة العجز هذه لا تعرض هنا للتشهير بالمناضلين ولا حتى للمعاتبة. ليس الموضوع كذلك ولا يعالج في هذا السياق، وإنما جاء للتأكيد على حجم السيطرة الإسرائيلية موضوعيًا على الأسرى. من خلال جملة السياسات والإجراءات والضوابط التي تشكل عملية صهر الوعي، والتي لا تعني كل واحدة منها منفردة الكثير، لكنها تشكل في المجمل أكثر بكثير من حاصل مجموع مركباتها وتشكل مصانع تسمى سجونا مهمتها صهر الوعي لجيل بكامله.

إن الواقع في السجون بكل تعقيداته وحجم الاستهداف والجهد العلمي الحديث المبذول مضافًا إليه التعقيدات والأزمات السياسية على الساحة الفلسطينية ما كان ليتيح للأسرى الخروج من حالة العجز بقواهم الذاتية وأن يتصرفوا بغير ما تصرفوا به أثناء الحرب على غزة. فمهمة الخروج من هذه الأزمة ليست من وجهة نظرنا

مهمـــة الأســـرى لـــوحدهم، بل هي مهمة القوى السياسية ولجان الأسرى وحقوق الإنسان بالدرجة الأولى.

وعلـــى كل حال، لا تتمثل الخطورة بما حدث في تلك اللحظة أو بذلك الموقف الذي لم يتخذ أثناء الحرب على غزة، وإنما الخطورة هـــي في التـــناقض والصراع الداخلي الذي يعيشه كل أسير، حيث جـــاءت الحـــرب فكثفته وزادت من حدته: الصراع بين ما يتصوره الأســـير حول نفسه ونضاله وبين ما لا يجد له تفسيرًا في غياب هذا التـــصور في الممارســـة العملـــية. لا أحد الآن يستطيع تقدير حجم الأضـــرار النفسية والمعنوية جراء هذا التناقض، أو تقدير حجم تدني التقديـــر الذاتي لدى الأسير وتداعيات ذلك على النضال الوطني في المستقبل. لكننا قادرون اليوم أن نشعر بحجم المعاناة بفعل هذا النوع من التعذيب النفسي.

لم يكـــن من باب الصدفة أن تقدم إدارة السجون مباشرة بعد الحـــرب علـــى غـــزة على رفع العلم الإسرائيلي في كل ساحة من ســـاحات الـــسجون، هذه الخطوة التي لا نعتقد بأنها كانت ستُقدم علـــيها في ظـــروف أخرى، لو لم تكن تدرك حجم العجز والتشوّه الـــذي أصـــاب الأســـرى كما أصاب مجمل قواه وفصائله الوطنية والإسلامية.

إننا ونحن نتحدث عن التعذيب وضرورة أن يُقدم له تعريف جديـــد، فإنمـــا نقصد أن يشمل هذه السياسات وهذه النظم غير الحـــسيّة وغير المباشرة، التي تستهدف التدخل في تفكير الأفراد في عملـــية مسح دماغي زاحف ومتدرج وممنهج، وتحاول أن تهندس الجماعة السياسية وتتدخل في العمليات الاجتماعية وتسيطر عليها وعلى نتائجها.

إن طمـــوح مدير السجون السابق يعقوف جنوت يعبر عن هذا الهدف وهذه الرغبة في السيطرة. ففي إحدى ساحات سجن جلبوع، وبعـــد تسلم وزير الأمن الداخلي جدعون عزرا الوزارة عام 2006 يوجه حديثه للوزير وعلى مسمع من الأسرى: "اطمئن... عليك أن تكـــون واثقًـــا بأنني سأجعلهم (الأسرى) يرفعون العلم الإسرائيلي وينشدون التكفا".

وليد نمر دقة

الــــباحث الأسير وليد نمر دقة من فلسطينيي الداخل – 48 ومن مواليد باقة الغربية عام 1961. كان قد انخرط في بداية الثمانينات مع مجمــــوعة مــــن شــــباب الــــداخل في صفوف إحدى فصائل الثورة الفلــــسطينية (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).. وقد عمل وليد مع مجموعــــته نحو عامين إلى أن تم اعتقاله عام 1986 ومحاكمته بالسجن المؤبد حيث أمضى حتى الآن أربعا وعشرين عاماً.

لقــــد كــــان للــــدمار الذي خلفه الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وخــــصوصاً مذبحة صبرا وشاتيلا، الأثر الكبير على وليد وعلى الكثير من الشباب الفلسطيني داخل ما يسمى بالخط الأخضر، وقد دفعتهم هذه الأجواء للالتحاق بفصائل المقاومة الفلسطينية.

وأمام التناقض الذي كان وما زال بين انتماء فلسطينيي الداخل للــــشعب الفلــــسطيني وحملــــهم الهوية العربية، وبين كونهم يحملون المواطــــنة الإســــرائيلية التي تتيح لهم قانوناً أن يبقوا في وطنهم وعلى أرضــــهم مواطنين في دولة تعرّف نفسها بأنها دولة اليهود.. أمام هذا التــــناقض، حسم وليد ورفاقه خيارهم لصالح فلسطينيتهم وعروبتهم بالالتحاق بفصائل المقاومة في وقت كانوا فاقدين لأي صبغة سياسية أو نظــــرية أو حــــتى قانونية تمكنهم من تطويع التناقض بين انتمائهم الوطني والقومي وبين مواطنتهم.

لم تــــتح لوليد فرصة الدراسة الجامعية فقد التحق بسوق العمل مباشرة بعد إنهائه الدراسة الثانوية في عام 1979 حيث عمل في ورش

البناء والمطاعم والفنادق في تل أبيب. وقد وفرت له سنوات الاعتقال فرصة للدراسة الذاتية، وفرصة لخوض تجربة عملية نادرة للمشاركة في أصعب وأشق جبهات المقاومة، حيث كان مطلوباً، في ظل الاعتقالات الواسعة أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى، إعادة تنظيم وترتيب صفوف هذا الجيش الفلسطيني الذي وصل إلى ما يزيد على ثلاثة ألف معتقل. فكانت فرصة لنقل ما اكتسبه من دراسة وفهم نظري عبر إكساب هؤلاء الشباب ما كان قد اكتسبه من أسرى الرعيل الأول الذين أمضوا سنوات طويلة داخل الأسر أمثال الشهيد عمر القاسم الذي توفي في السجن بعد أن أمضى ما يقارب العشرين عاماً إثر مرض عضال.

التحق وليد بجامعة تل أبيب المفتوحة، حيث حصل على شهادة الباكالوريوس في العلوم السياسية ويعمل الآن على إنهاء دراسته لنيل شهادة الماجستير.